SOUTHERN RESPONSES TO DISPLACEMENT: **RESEARCH REPORT SUMMARY (AR.)**

Transregional Responses to Displacement: Aid, Advocacy and Accountability

Prof. Elena Fiddian-Qasmiyeh, University College London

استجابات عبر إقليمية للنزوح: المساعدة والدعوة والمساءلة

إلينا فيديان-قاسمية

مقدمة

بحلول نهاية عام 2024 – عندما أُطيح بنظام الأسد – قُدِّر فرار ما يزيد على 6.2 ملايين لاجئ سوري من البلاد، لجأ معظمهم إلى تركيا (حوالي 2.8 مليون)، ولبنان (حوالي مليون) والأردن (564 ألف). وبحلول أوائل عام 2025، استمر وجود ما يقرب من 7.2 ملايين نازح داخليًا في سوريا. وبداية عام 2011 وما بعده - عندما رد النظام السوري (المخلوع حاليًا) بعنف واسع وموجه على التحدي الكبير لسلطته من قبل المتظاهرين والجماعات المسلحة في نهاية المطاف في عام 2011 - نفذت مجموعة واسعة من برامج المساعدات الطارئة لمساعدة هؤلاء النازحين داخليًا ودوليًا. وأعدت هذه البرامج وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة من الشمال العالمي، وكذلك جهات فاعلة متنوعة تنتمي إلى ما يطلق عليه "الجنوب العالمي". وبالإضافة إلى المبادرات التي يقودها اللاجئون وشبكات المجتمع المدني (التي تناولتها بتفصيل أكبر في مواضع أخرى[i])، أعدت ونفذت سياسات وبرامج مساعدة للاجئين من سوريا من قبل الدول المضيفة في لبنان والأردن وتركيا، فضلًا عن مجموعة من الهيئات الإقليمية والدول والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم.

وفي حين أولي اهتمام واسع للجهات المستجيبة *الإقليمية*، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي،[ii] كان هناك اهتمام أقل بكثير بالاستجابات المعدة والمنفذة على المستوى *عبر الإقليمي*.[iii] ويعتمد هذا التقرير على مشروع SOURCED البحثي (انظر الإطار 1) لتأكيد أهمية إيلاء اهتمام أكبر للاستجابات *عبر الإقليمية* السابقة والحالية والمستقبلية للنزاع والنزوح، التي أعدتها دول ومنظمات متفاوتة الدخل والقوة الجيوسياسية النسبية. وللقيام بذلك، يركز التقرير على الاستجابات التي أعدتها حتى الآن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من (بالترتيب الأبجدي) إندونيسيا، والبرازيل، واليابان، وجنوب أفريقيا، وكوبا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، مشيرًا إلى أن هذه المبادرات تعكس تاريخًا طويلًا من الدعم عبر الإقليمي الذي يشمل التبرعات المالية أو المادية، بل ويتجاوزها أيضًا.

وكما سيأتي تفصيله في الصفحات التالية، تتجسّد هذه الاستجابات في مبادرات طويلة الأمد تقوم على أسس التعاون والتضامن والمساعدة المتبادلة، مقرونة بالتزام راسخ بصون المبادئ والعمليات القانونية الدولية؛ وتشمل هذه الجهود إتاحة فرص رسمية وغير رسمية لإعادة التوطين، إلى جانب برامج تعليمية وتوظيفية عابرة للحدود، موجهة للأشخاص من خلفيات نزوح، على نحو يعزز سعيهم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي أو الوطني. وفي حين يجري التركيز بالأساس على الاستجابات للنزوح من سوريا، على النحو المنفذ في لبنان والأردن وتركيا، تأتي هذه المناقشة في سياق أوسع يشمل الاستجابات التاريخية والمعاصرة للنزاعات وحالات النزوح في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يتعلق بالإبادة الجماعية الجارية في غزة.

وكما ذكرت في موضع آخر،[iv] تزداد الحاجة الملحّة إلى هذا العمل في ظل ما تشهده بلدان الشمال من تقليص في المساعدات الخارجية والإنسانية، وتوجّه نحو استهداف الوكالات الإنسانية والتنموية، سواء كانت وطنية أو تابعة للأمم المتحدة، والسعي إلى تقويضها، الأمر الذي يُلزم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإعادة التفكير في أساليب تقديم المساعدة والجهات المسؤولة عنها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إيلاء الاهتمام لتاريخ المبادرات عبر الإقليمية، التي لم تبحث على نحو كاف إلى الآن، إلى جانب تأمل حاضرها واستشراف مستقبلها المحتمل. ومن هذا المنطلق، لا يعد تنوّع الجهات المستجيبة واقعًا قائمًا بالفعل، بل يحمل أيضًا في طيّاته إمكانيات واعدة لتبني أشكال استجابة مكمّلة، تتجاوز حدود التمويل وتوفير الخدمات، لتُعنى بشكل أعمق باحتياجات الحماية للأشخاص المتضررين من النزوح.

الإطار 1: استجابات بلدان الجنوب للنزوح: رؤى من لبنان والأردن وتركيا

على امتداد الفترة بين عامي 2017 و2025، انكبّ مشروع SOURCED البحثي على دراسة الأدوار التي تؤديها كل من دول ما يُعرف بالجنوب العالمي من جهة، والجهات غير الحكومية، بما في ذلك شبكات المجتمع المدني واللاجئين أنفسهم، من جهة أخرى، في الاستجابة للنزاع والنزوح الناجمين عن الأزمة السورية. ولتحقيق ذلك، أجرى فريق المشروع أكثر من 400 مقابلة – شملت ما يزيد على 150 شخصًا من النازحين من سوريا، و150 من السكان المقيمين منذ فترة طويلة في المجتمعات المستضيفة (بما في ذلك من لديهم تجارب شخصية أو عائلية مع النزوح ويطلق عليهم أيضًا "مضيفي اللاجئين")، كما التقى الفريق بأكثر من 70 ممثلًا عن منظمات أهلية ومحلية ووطنية غير حكومية، إلى جانب أكثر من 40 ممثلًا عن منظمات غير حكومية دولية وهيئات تابعة للأمم المتحدة، وترافقت هذه المقابلات مع بحوث إثنوغرافية، وسلسلة من ورش العمل التشاركية، وأنشطة للكتابة الإبداعية نُظّمت مع سكان مخيم البداوي، وجبل البداوي، وعكار، وبيروت في لبنان؛ وإربد، والأزرق، وعمّان في الأردن؛ وإسطنبول، وغازي عنتاب، وهاتاي في تركيا.

ومن خلال نهج متعدد الأبعاد والجوانب، سعى البحث إلى:

- دراسة الأشخاص/الجهات التي استجابت لاحتياجات وحقوق الأشخاص النازحين، مع تحديد وتحليل الأدوار التي أدّتها الدول (التي تُوصف بأوصاف متعددة مثل "غير تقليدية"، أو "جنوبية"، أو "ما بعد استعمارية")، إلى جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك شبكات المجتمع المدني واللاجئين أنفسهم، في الاستجابة للنزاعات وحالات النزوح؛
- استكشاف الكيفية التي طُوِّرت ونُفِّذت بها هذه الاستجابات من قِبل الأفراد والمجموعات والمنظمات والدول المعنية، والأسباب التي دفعتها إلى ذلك، بهدف فهم أعمق للنماذج والمبادئ التي تقوم عليها الاستجابات المحلية و"الجنوبية"؛ و،
- إيلاء الأولوية لتجارب اللاجئين أنفسهم مع الاستجابات "الشمالية" و"الجنوبية" للنزوح، وكيفية تصوّرهم لها، وتباين مواقفهم في قبولها أو رفضها.

وقد تناولت دراسة تحليلية مطوّلة لنتائج المشروع المعاني المختلفة لمفهوم "الاستجابات الجنوبية" والنقد الموجّه إليه، كما قامت برسم خريطة لتجارب اللاجئين وتصوراتهم وانتقاداتهم للاستجابات متعددة المستويات للنزوح، من المبادرات الفردية والمجتمعية التي يقودها اللاجئون أنفسهم، وصولًا إلى الاستجابات الضخمة التي تُموّل بملايين الدولارات من قِبل دول مرتفعة الدخل في الشرق الأوسط والخليج.[٧]

رسم خريطة للاستجابات الماضية والحاضرة والمستقبلية للنزوح

على مدار مشروع SOURCED البحثي، أشار اللاجئون من سوريا مرارًا إلى المساعدات التي تلقوها من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية وعبر الإقليمية سواء عندما كانوا داخل سوريا أو خارجها. فقبل نزوحهم إلى لبنان والأردن وتركيا، تلقى النازحون داخليًا دعمًا من مجموعة واسعة من الأفراد والمجموعات والدول. وأشاروا إلى أن هذه الاستجابات بدأت بأشكال من الدعم المتبادل من قِبل أشخاص داخل سوريا، من خلال ما هو موثّق جيدًا من حالات كان فيها الأفراد وأعضاء المجتمع المحلي هم "المستجيبين الأوائل" للنزاع والنزوح:

> في بداية المعارك، خرجنا من منطقتنا ولجأنا إلى مدينة حمص. واحتضننا سكانها وقدموا لنا السكن والطعام والشراب. كانت المساعدات مبادرات فردية، ففي ذلك الوقت لم يسجل أي نشاط من قبل الجمعيات أو المؤسسات الدولية - لاجئ سوري من القصير يعيش في عكار (لبنان)

ومع مرور الوقت، بدأ عدد أكبر من المستجيبين بتقديم الدعم داخل سوريا، بما في ذلك "مقدمو الخدمات من بلدان الجنوب" كما أوضح سوري من ريف حمص يعيش في مخيم البداوي:

> لقد حصلت على المساعدة من لاجئين ونازحين، وحتى من مقدمي الخدمات من بلدان الجنوب. وسجلت المساعدات نشاطًا كبيرًا في الفترة التي صاحبت بداية الأحداث في سوريا. حيث كان اللاجئون ينظرون إلى بعضهم البعض بتعاطف وكانوا يتشاركون ممتلكاتهم وأموالهم في ظروف صعبة. كما لعبت المجموعات التي أنشئت حديثًا دورًا رئيسيًا في توفير الأموال والاحتياجات الأساسية لجميع المحتاجين في محافظة حمص.

وفي هذا السياق، استذكر لاجئان سوريان أُجريت معهما مقابلات في تركيا الدعم الذي تلقّياه أثناء فترة نزوحهما الداخلي داخل سوريا:

عندما تسارعت وتيرة القصف في مدينة إدلب، انتقلت إلى قريتي. وفي عام 2015، غادرت إدلب، [و] تلقينا المساعدات التي وُزعت على الجميع من العديد من المنظمات من ماليزيا وإندونيسيا ودول الخليج.

و

تلقينا المساعدات التي وُزعت على الجميع من منظمات من ماليزيا وإندونيسيا ودول الخليج العربي. ووصلت المنظمات غير الحكومية إلى جميع النازحين.

وهذا التنوع في الاستجابات – من سكان المناطق التي لجأ إليها الناس، ومن نازحين آخرين، وكذلك من المستجيبين الدوليين من داخل المنطقة وخارجها – توسع أكثر بعد عبور الحدود إلى الدول المجاورة. حيث قدمت الجهات الفاعلية الإقليمية وعبر الإقليمية على حد سواء المساعدة المباشرة للاجئين؛ ووجهوا الموارد مباشرة إلى الحكومات "المضيفة"، و/أو إلى المنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدات نيابة عنهم؛ و/أو قدمت الدعم للمجموعات الأهلية (انظر فيديان-قاسمية 2025).

في العديد من هذه الحالات، كان الأشخاص من خلفيات لجوء هم من يتولّون تقديم المساعدات وتوفير الخدمات، كما في حالة شاب سوري من دمشق كان يعمل في منظمة غير حكومية في تركيا وقت إجراء المقابلة، الذي أفاد بأن "لدينا عدد كبير من المتبرعين العرب، معظمهم من الخليج، ولدينا أيضًا ثلاثة متبرعين من ماليزيا." ثم تابع تأمّلًا في أسلوب عمل هؤلاء المتبرعين، قائلًا

الشيء الجميل فيهم أنهم لا يتدخلون في عملنا كما يفعل المتبرعون من بلدان الشمال، مما يمنحنا حرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات التي نقدمها. هم أكثر مرونة، ولا يقيدوننا فقط برؤيتهم. وهذا يجعل العمل معهم في المشروعات أكثر راحة ومرونة. أما المتبرعون من بلدان الشمال، فيتدخلون كثيرًا ويفرضون العديد من القيود.

بدوره، أشار فلسطيني مقيم منذ فترة طويلة في مخيم البداوي في لبنان إلى أنه، على الرغم من أن "أكبر المساهمين في عمليات الإغاثة هي المنظمات الخليجية [...]، فإن دولاً مثل ماليزيا أو إندونيسيا تعد بلا شك من الجهات الداعمة الرئيسية للعديد من المنظمات المحلية التي لم تتردد أبداً في تقديم الخدمات للاجئين من سوريا."

لذلك، كثيرًا ما تُذكر هذه الدول والمنظمات ذاتها في المقابلات، ولا سيما دول الخليج والمنظمات الخيرية التابعة لها، التي حظيت باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية ومجال السياسات حتى الآن، إلى جانب دول أقل تناولًا في البحوث مثل ماليزيا وإندونيسيا.

وقد اختلفت طبيعة التفاعل المباشر وغير المباشر مع هذه الجهات بشكل كبير بحسب المواقع التي أُجري فيها بحث مشروع SOURCED، وذلك تبعًا لعدة عوامل، منها البلد المعني ومكان إقامة الأشخاص داخل تلك البلدان، وكذلك توقيت وصولهم إليها. وقد تناولت أجزاء أخرى من الدراسة هذا التنوّع بمزيد من التفصيل، إلى جانب تحليل معمّق للانتقادات التي يوجّهها اللاجئون لمختلف فئات مقدّمي المساعدة،[vi] بما ذلك الغياب النسبي أو الحضور المفرط للجهات الفاعلة الإقليمية وعبر الإقليمية في السياقات المختلفة. وفي هذا التقرير، أستند إلى نتائج البحث للتركيز على سلسلة من الأضواء التحليلية على الاستجابات عبر الإقليمية، والتي تشمل المساعدات المادية والمالية المقدَّمة للاجئين في الشرق الأوسط، لكنها تتجاوزها أيضًا إلى أشكال أخرى من الدعم والمساندة.

وقد أكّد ممثل إحدى المبادرات الجديدة التي أُنشئت في مخيم البداوي على أهمية إدراك التنوّع في أشكال المساعدة الإقليمية وعبر الإقليمية المقدّمة للاجئين، موضحًا ذلك بقوله:

لا يمكن التعامل مع بلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا والمغرب والجزائر والسعودية وكوبا من زاوية واحدة، إذ إن لكل منها نهجًا خاصًا في تقديم المساعدة للاجئين في هذا البلد. فعلى سبيل المثال، دأب الماليزيون والإندونيسيون على دعم الجمعيات الخيرية المحلية، ودور رعاية المسنين، ومراكز إعادة التأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة، ودور الأيتام، بينما اتسمت المساعدات القادمة من بلدان المغرب العربي في الغالب بكونها فورية ومرتبطة بالظروف. وربما ينطبق الأمر نفسه على السعودية.

ورغم الإشارة إلى ماليزيا عرضًا في هذه المقابلات وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاركين أعربوا عن تساؤلاتهم حول الأدوار الفعلية التي تؤديها هذه الدول، كما كان هناك نقصٌ عام في المعرفة بشأن الجهود السابقة والحالية التي تبذلها هذه الدول وغيرها في مجال الاستجابة لقضايا اللاجئين. على سبيل المثال، أشار ممثل لإحدى المنظمات الشبابية في مخيم البداوي إلى أن:

المغرب أرسل مساعدات إنسانية وطبية إلى لبنان قبل حوالي أسبوع. لم أسمع من قبل أنهم اتخذوا خطوات مماثلة لصالح اللاجئين السوريين أو غيرهم. كما أنني لا أعرف الكثير عما تفعله ماليزيا في هذا البلد.

تُعدّ حقيقة امتلاك بعض الجهات الفاعلة سجلًا طويلًا في الاستجابة لحالات النزوح في لبنان والأردن وتركيا، مع الاعتراف الواسع بدورها هذا رغم ذلك، من أبرز النتائج التي كشف عنها مشروع SOURCED، ولا سيما في سياق النقاشات المتنامية حول الحاجة إلى تنويع الجهات المانحة ومقدّمي المساعدات، في ظل التراجع الملحوظ في حجم المعونات.

وممّا يستحق التوقف عنده في الحقيقة، ما عبّر عنه أحد اللاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان من أسف حيال ضعف المعرفة النسبي بتاريخ أشكال الدعم التي قدّمها هذان البلدان، ولا يزالان يقدّمانه:

> هناك تجاهل غير مقصود للدور الخدمي الكبير الذي تؤديه بلدان جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا تجاه اللاجئين في هذه المنطقة. ولا تقتصر المسألة على نقص معرفة أفراد المجتمع المحلي ببرامج الدعم والمساهمات الإنسانية المختلفة في مناطقهم، بل تمتد أيضًا إلى غياب الآلة الإعلامية في تلك البلدان، وإخفاقها في توظيف ما تقدّمه من مساعدات ضمن أي إطار ترويجي أو نفعي، رغم توفّر الإمكانات والوسائل لذلك. لكنّها مدرسة أخلاقية فريدة من نوعها، دفعت منتسبيها من الماليزيين والإندونيسيين إلى ممارسة عملهم الإنساني في الظل وبعيدًا عن عدسات الكاميرا.

وفي الوقت الذي أثنى فيه على تلك "المدرسة الأخلاقية الفريدة" التي دفعت ماليزيا وإندونيسيا إلى ممارسة ما سمّيته في موضع آخر "شاعرية الرعاية غير المعلنة"[vii] (في إشارة إلى التحفّظ الذي يبديه بعض اللاجئين عند الاستجابة لحاجات نازحين آخرين)، فإن هذا النقص في "المعرفة" أو ضعف الوعي بالأدوار التي تؤدّيها هذه الدول في المنطقة منذ عقود قد يحمل تداعيات بالغة الأهمية، خاصة إذا ما بدأت هذه الدول في الاضطلاع بدور أوسع في ظل تقليص التمويل وازدياد حالة الهشاشة السياسية التي تسببت بها، من بين أمور أخرى، السياسات الأمريكية الأخيرة في وقف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وعليه، فإن السعي إلى تنويع مشهد التمويل والعمل الميداني (أي "سد فجوة التمويل") يستدعي، وبالقدر نفسه من الأهمية، العمل على "سد فجوة المعرفة"، تمهيدًا لـ"سد فجوة الثقة".

فمن جهة، كان العديد من المشاركين في مشروع SOURCED البحثي على دراية بالأدوار التاريخية التي لعبتها هذه الدول؛ فإلى جانب السوريين والفلسطينيين الذين سبقت الإشارة إليهم، قال أحد مقدّمي المساعدات اللبنانيين: "من بين البلدان التي أشعر أنها تتعامل مع \[أزمة اللاجئين السوريين] بإنسانية: اليابان، وألمانيا، وماليزيا، وإندونيسيا، وقطر"، كما عبّر مشارك لبناني آخر عن رأيه قائلاً: "في لبنان، نشعر بقدر أكبر من القبول والتعاون مع بلدان مثل فنزويلا، أو البرازيل، أو إندونيسيا وكوبا، مقارنةً ببريطانيا أو الولايات المتحدة وغيرها".

ومن جهة أخرى، فقد تجلّى "نقص المعرفة" بالاستجابات التي تقدمها دول مثل ماليزيا وإندونيسيا في عدد كبير من المقابلات التي أُجريت في كل من لبنان والأردن وتركيا. حيث أعربت امرأة سورية تعيش في مخيم البداوي عن أسفها قائلة: "أشعر بالخجل عندما أقول إن المنظمات الإسلامية والعربية لا تقوم بواجبها الحقيقي تجاه اللاجئين. فالمغرب وماليزيا هما بلدان لا يعرفهما أحد، ولا يُذكر اسماهما على الإطلاق. هنا يمكنك أن تقول السعودية، الإمارات، قطر، البحرين. هؤلاء هم الذين يتحملون المسؤولية الكاملة"، في حين تساءل أحد العاملين في مجال الإغاثة في عمّان عن الجهة التي تقدّم المساعدة فعليًا، قائلًا:

> بالنسبة لي، الأمر يتعلّق بفهم ما إذا كان الحضور على أساس فردي، أم على مستوى البلد... لقد ذكرتَ المغرب في الأردن... أقصد، هل المغرب يقدّم مساعدات ويأتي إلى الأردن كدولة، أم أنهم مجرد أفراد؟ لأنني لم أسمع أن ماليزيا أو المغرب يقدّمان دعمًا كجهات مانحة للسوريين.

تعكس هذه الرؤى مجتمعة، إلى جانب النتائج الأوسع لمشروع البحث، تباينًا في أنماط الاستجابة في كل من لبنان والأردن وتركيا، الأمر الذي يذكّرنا، ليس فقط بالطابع الخاص لسياقات المساعدات في كل بلد (أي ضرورة إدراك أن بعض الجهات الفاعلة قد تكون حاضرة فعليًا بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر)، بل أيضًا بأن حضور هذه الجهات أو غيابها قد يُعرَف ويُقيَّم بطرق مختلفة تبعًا لمجموعة واسعة من العوامل. وعلى سبيل المساهمة الجزئية في سدّ هذه الفجوات المعرفية، يرصد ما تبقى من هذا التقرير الأدوار التي تؤديها مجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من خلال سلسلة من الأضواء التحليلية. وتُبرز هذه الأضواء التحليلية مجتمعةً تنوّعًا في المقاربات المتّبعة للاستجابة للنزاع والنزوح، بما يشمل عمليات عبر إقليمية لتقديم المساعدات المادية والخدمات، ومشاركة الخبرات الفنية، ودعم المنظمات المحلية التي يقودها اللاجئون؛ إضافةً إلى مسارات عبر إقليمية تتيح اللجوء والحماية والهجرة التعليمية؛ ومبادرات عبر إقليمية تهدف إلى تعزيز القانون الدولي ومبادئ الحماية.

المساعدة والتعاون عبر الإقليميين: أضواء تحليلية على اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان

تُسلّط الإضاءة التحليلية الأولى الضوء بإيجاز على كيفية بروز منظمات من اليابان، وكذلك من كوريا الجنوبية وتايوان، ضمن نتائج البحث، بوصفها جهات استجابت لتقديم الدعم للاجئين من سوريا من جهة، وللمتضررين من الزلازل في تركيا من جهة أخرى. وتدور هذه الأمثلة حول تقديم المساعدات المادية والبرامجية، وكذلك دعم المنظمات المحلية التي يقودها المجتمع، وتبادل الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بإدارة الكوارث.

وفي تأمل للدعم الإنساني المقدم من مختلف الجهات في جميع أنحاء البلاد، لفت أحد ممارسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتباه إلى أدوار اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في كل من الاستجابة للاجئين وإدارة الكوارث، ملخصًا وجهة نظره بأن "اليابان وكوريا الجنوبية نشطتان للغاية. وكانت تايوان نشطة جداً خلال الاستجابة للزلزال." كانت اليابان – على وجه الخصوص – تُذكر باستمرار باعتبارها جهة فاعلة بارزة في الاستجابة لأوضاع اللاجئين، حيث أشار عدد من المشاركين في المقابلات إلى أن انخراط الجهات اليابانية في تركيا يعود إلى زلزال فان عام 2011. وفيما يتعلق بدعم اللاجئين السوريين، أشار عامل إنساني سوري من إدلب ويقيم حاليًا في تركيا إلى أن "دول الخليج أو أفريقيا أو حتى اليابان، جميعها خصصت أشكالًا معينة من الاستجابة للاجئين السوريين. وهناك ثلاث مبادرات يابانية هنا في تركيا" وأقر مواطن تركي من أنقرة بأن "قطر بالطبع لديها علاقات وثيقة مع تركيا. ولكن هناك دعم من بلدان جنوبية أخرى، اليابان وبلدان أخرى."

وبعيدًا عن الإشارات العامة إلى الاستجابات التي تقودها الدول، أشار عدد من المشاركين في المقابلات إلى منظمات غير حكومية يابانية مثل جمعية المعونة والإغاثة باليابان (AAR Japan، التي تأسست عام 1979) بوصفها جهات تقدم للاجئين السوريين مساعدات عينية ومالية، إلى جانب خدمات أساسية مصممة لتلبية الاحتياجات الفردية، وذلك في مناطق مثل حي إسنيورت في إسطنبول وأورفا القريبة من الحدود التركية-السورية.

وعلى مدى البحث، اشتهرت المنظمات غير الحكومية اليابانية باحترافيتها، وفرقها الصغيرة من الخبراء، وتعاونها مع المنظمات غير الحكومية المحلية والسورية. ورغم أن ظهورها الإعلامي كان محدودًا أحيانًا مقارنة بالجهات المانحة الغربية مثل ألمانيا أو الأمم المتحدة،[viii] فإن اللاجئين السوريين العاملين في منظمات غير حكومية محلية في تركيا كانوا على دراية بوجود منظمة AAR Japan، وإنْ لم تتضح لهم طبيعة الخدمات التي تقدمها بشكل دقيق:

> سمعت عن منظمة يابانية تدعى AAR Japan، تقدم خدماتها في جنوب تركيا، لكنني لا أعرف ما هي هذه الخدمات. – سوري من دوما يعمل في منظمة غير حكومية في تركيا

> أسمع عن منظمة يابانية مقرها في أورفا، تدعى ARR Japan، وأعرف عن الهلال القطري وقطر الخيرية. – سوري من حلب يعمل في منظمة غير حكومية في تركيا

كذلك، حظيت المنظمات الكورية الجنوبية بتقدير واضح لدورها الكبير في أوقات الكوارث، ولا سيما في استجابتها لزلزال تركيا. وحظيت المساعدات الكورية بتقدير واسع لتقديمها دعمًا شاملًا في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، وغالبًا ما جرى تنفيذها بالتنسيق مع شركاء محليين. وفي الأردن، ساهمت منظمات كورية غير حكومية في إقامة خيام داخل مخيم الزعتري، ما أدى إلى إطلاق تسمية "القرى الكورية" على بعض أجزائه. وفي موقع آخر في الأردن، أشار لاجئ سوري من درعا مقيم في جرش إلى أنه "كان هناك تعاون بين أطباء كوريين والهلال الأحمر في جرش. لا أستطيع تذكّر المزيد، لأن معظم مقدمي الخدمات غادروا جرش خلال العامين الماضيين، واختفت الأنشطة التي كانوا يقدمونها." وعلى الرغم من تراجع هذه المبادرات أو اختفائها بمرور الوقت (انظر أدناه)،[ix] فقد علّق أحد العاملين في منظمة دولية غير حكومية في الأردن بالقول إن "الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) ووكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA) أصبحتا أكثر نشاطًا بكثير في سياق الاستجابة للنزوح. لم تكونا من الجهات المانحة الكبرى في السابق"، في إشارة إلى تزايد مساهماتهما المالية في الآونة الأخيرة.

في سياق مشهد المساعدات المتنوع داخليًا، شدّد العديد من المشاركين في المقابلات على الطبيعة التعاونية والمرنة للعمل مع منظمات يابانية وكورية (وهو ما يعكس مشاعر مماثلة عبّر عنها متحدثون سبق ذكرهم عند حديثهم عن الجهات المانحة الماليزية). ومع ذلك، أشار عدد قليل من الأفراد إلى أن الاختلافات الدينية والثقافية قد أعاقت التعاون في بعض الأحيان. على سبيل المثال، أوضح مقدم مساعدات سوري من حلب ويقيم الآن في تركيا أنه "لم يعمل مع... منظمات آسيوية"، وعزى ذلك جزئياً إلى ما وصف بأنه "اختلاف" في وجهات النظر الدينية:

> في إحدى المرات، تواصلت معنا منظمة كورية، لكننا رفضنا العمل معها بسبب الاختلاف الكبير في أهدافها الدينية، وبالتالي تأثيرها الديني.

على النقيض من ذلك، ورغم أن دور تايوان لم يُذكر كثيرًا بشكل عام، فقد صُوِّر الدعم الذي قدّمته إحدى المنظمات التايوانية بصورة إيجابية من قِبل مقدم مساعدات سوري من حلب يعمل في تركيا، مستندًا في ذلك إلى توافق ديني وثقافي: "يلعب ذلك دوراً كبيراً. فهي منظمة تايوانية

مسلمة، وجميع العاملين فيها مسلمون، ومدير المدرسة رجل متدين شديد الاحترام يساعد اللاجئين المحتاجين." وقد شكّل هذا أساسًا لبناء الثقة مع أفراد المجتمعات المحلية وتعزيزها.

وتُظهر هذه الإضاءة التحليلية الموجزة تنوّعًا في أنماط الاستجابات عبر الإقليمية من قبل جهات حكومية وغير حكومية من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، بما يشمل تقديم المساعدات والخدمات من جهة، ودعم المجموعات والمنظمات المحلية في لبنان والأردن وتركيا من جهة أخرى.

مسارات اللجوء والحماية عبر الإقليمية: إضاءة تحليلية على البرازيل وكوبا

يُضاف إلى ما سبق أنماط الدعم عبر الإقليمية التي تُعلي من شأن إتاحة مسارات اللجوء والحماية خارج المنطقة الأصلية للاجئين. وفي هذا السياق، تحظى بعض الاستجابات عبر الإقليمية التي تقودها الدول تجاه اللاجئين في الشرق الأوسط بشهرة نسبية، وقد نالت اهتمامًا ملموسًا على المستويين الأكاديمي والسياساتي، في حين توجد استجابات أخرى ذات تاريخ أطول، لكنها لم تنل بعد ما تستحقه من اهتمام.

مثال على الأولى، استجابات الدولة البرازيلية للنزاع السوري ودعمها النازحين داخل سوريا وانطلاقًا منها.[x] فمنذ عام 2012، تمثّل دعم البرازيل بالأساس في تقديم مواد غذائية للاجئين السوريين عبر الأمم المتحدة، وتوفير دعم مالي لأطفال اللاجئين السوريين من خلال اليونيسف، وتمويل مجموعات طبية طارئة عبر منظمة الصحة العالمية.[xi] وقد أُضيف إلى هذا الدعم المقدم *في* الشرق الأوسط لاحقًا برنامج تضامني عبر إقليمي لإعادة التوطين، استقبلت من خلاله البرازيل لاجئين نازحين من سوريا.

فبين عامي 2007 و2017، وصل 2771 مواطنًا سوريًا إلى البرازيل عبر تأشيرات إنسانية، ما أتاح لهم التقدُّم بطلب للحصول على صفة لاجئ عند وصولهم، وقد أصبح السوريون تدريجيًا يشكلون النسبة الأكبر من اللاجئين في البلاد.[xii] وعلى مدار العقد الماضي، مثّل اعتماد البرازيل لتأشيرات إنسانية ما وصفته أنا وكاربي بأنه "سياسة بديلة للرعاية" مقارنة بتقديم المساعدات للاجئين في المنطقة المتأثرة بالحرب في الشرق الأوسط."[xiii] وعلى خلاف استبعاد الفلسطينيين من العديد من برامج إعادة التوطين حول العالم، فقد شملت التأشيرة الإنسانية المخصّصة للأشخاص المتأثرين بالنزاع السوري أيضًا الفلسطينيين القادمين من سوريا. من بين عشرة سوريين كانوا ينوون إعادة التوطين في البرازيل وشاركوا في هذه المرحلة من مشروع SOURCED البحثي،[xiv] أوضح معظمهم أن البرازيل كانت خيارهم الأول لإعادة التوطين؛ بينما صرّح عدد قليل فقط بأنها كانت خيارهم الثاني، إما بسبب رفض طلباتهم من قبل سفارات أخرى، أو لفشلهم في محاولات لمّ الشمل العائلي في بلدان مثل ماليزيا وأستراليا وكندا.

وعلى الرغم من أن معظم برامج إعادة التوطين تشترط أن يكون المتقدمون قد حصلوا بالفعل على صفة لاجئ في بلد اللجوء الأول، فإن الغالبية ممن توجّهوا إلى القنصلية البرازيلية في بيروت لتقديم طلب إعادة التوطين كانوا لا يزالون يعيشون داخل سوريا آنذاك، وتنوعت أوضاعهم بين من تعرضوا لحالات نزوح داخلي متكررة كانت تهدد سبل عيشهم وظروف سكنهم بشكل دوري، وبين من لم يُجبروا على النزوح مطلقًا ولم تُدمّر ممتلكاتهم أو تُصادر. وكان ثلاثة من بين هؤلاء العشرة يعيشون في لبنان؛ ولم يكن أيٌّ منهم مسجَّلًا لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كما لم يذكر أيٌّ منهم أنه تلقى مساعدات طارئة بشكل مباشر. كانت الدوافع الرئيسة لطلب تأشيرة إنسانية إلى البرازيل بدلًا من البقاء في سوريا أو لبنان، هي القلق على السلامة الشخصية وسلامة الأسرة، والرغبة في العمل ضمن مجال التخصص، أو تأمين استقرار قانوني ومالي، وهي أهداف رأى المشاركون أنها غير قابلة للتحقيق داخل المنطقة، مما يعرض مكانتهم الاجتماعية الكريمة لمزيد من التهديد.[xv]

وتشكل هذه المبادرات عبر الإقليمية امتدادًا لتاريخ طويل من الهجرة من منطقة الشرق الأوسط الكبرى إلى بلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي، ويمكن فهمها في ضوء هذا التاريخ، الذي أسفر عن وجود جاليات سورية وفلسطينية بارزة في تلك البلدان.[xvi] وفي هذا السياق، أشار أحد ممثلي القنصلية البرازيلية في بيروت خلال مقابلة أُجريت معه في لبنان إلى:

> [منذ عام 2010، تقود البرازيل] القوة البحرية في اليونيفيل [قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان]. نحن هنا مع السفينة [في لبنان]. نحن مائة من مشاة البحرية البرازيلية نخدم هناك. وكل شهرين تعود سفينة إلى البرازيل وتأتي أخرى جديدة. إنه نظام تناوب. هل تعلم أن البرازيل تضم عدداً من اللبنانيين أكثر من لبنان نفسه؟ حوالي نصف مليون، لذا فهم مكون قوي هناك.

وهذا الجمع بين تقديم المساعدات المادية للاجئين في أماكن تواجدهم (تمويل البرازيل للمساعدات في الشرق الأوسط)، وتطوير برنامج إعادة توطين *عبر إقليمي* (من خلال نظام التأشيرات الإنسانية للاجئين السوريين إلى البرازيل)، فضلًا عن مساهمة الدولة البرازيلية في قوة حفظ السلام التي أُنشئت عام 1978 في جنوب لبنان (مشاة البحرية البرازيلية العاملين في لبنان)، يُبرز الطابع المتعدد الأوجه لمساهمات البرازيل في الاستجابة للنزاعات وحالات النزوح في كل من لبنان والبرازيل.

وبدورها، تُعد استجابات كوبا للنزاعات والنزوح ممتدة عبر عقود، لكنها لم تحظَ باهتمام كافٍ من حيث الدراسة والتحليل. وعلى الرغم من أن كوبا لا تتيح اللجوء رسميًا، ولم يُصمم برنامجها التعليمي كمسار "إعادة توطين" *بالمعنى التقليدي*، فإن برنامج الهجرة التعليمية العابرة للحدود الذي أطلقته منذ سبعينيات القرن العشرين قد وفر فرص التعليم الثانوي والجامعي للاجئين من مناطق متعددة، بمن فيهم لاجئو فلسطين، والصحراء الغربية، وناميبيا، وجنوب السودان.[xvii] وتمثّل حالة الأممية الطبية والتعليمية لكوبا نموذجًا لبرامج عابرة للحدود تتجاوز منطق الاستجابة الطارئة الذي عادةً ما يُفعّل مع بداية "الأزمات"، فقد صُممت هذه البرامج بهدف دعم أشكال من الاعتماد على الذات ذات طابع *جماعي ووطني* (وليس على المستوى *الفردي* فحسب).[xviii] وحتى وإن لم يُذكر نموذج كوبا بشكل متكرر ضمن هذا المشروع البحثي، فإن هذا *النهج* – الذي يتمثل في إتاحة فرص للتطور المهني عبر برامج تعليمية وعملية خارج بلد الأصل أو بلد اللجوء الأول – حظي بتقدير كبير من قِبل العديد من المشاركين، سواء من اللاجئين أو العاملين في المجال الإنساني، وذلك في سياق هذا المشروع البحثي وفي أبحاثي الأوسع نطاقًا أيضًا.[xix] وفي سياق مشروع SOURCED، أعرب ممثل فلسطيني لمنظمة للشباب في مخيم البداوي عن رأيه بأن توفير فرص للهجرة التعليمية والعملية، بدلاً من حصر المساعدة في "المواد العينية والإمدادات الضرورية للاجئين... هو أفضل طريقة لتقديم المساعدة للشعوب المتضررة"، موضحًا أنه:

> لعدة سنوات، قدمت دول الجنوب مساعدات قيمة للاجئين. ولم يقتصر هذا الدعم على اللاجئين السوريين، بل شمل أيضًا اللاجئين الفلسطينيين والنازحين اللبنانيين. ولم ننسَ يومًا الدور الذي اضطلعت به دول مثل ليبيا والكويت وكوبا في تعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص، خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 1990. ولم تقتصر هذه المساعدة على توفير المواد العينية والمستلزمات الأساسية داخل المخيمات الفلسطينية، بل شمل أيضًا منحًا دراسية وعقود عمل في تلك البلدان. صحيح أن هذا كان في الماضي، لكنني أرى أنه يُعدّ أفضل أسلوب لتقديم العون للشعوب المنكوبة.

إن التباين بين المساعدات المادية وفرص الدراسة والعمل التي وفّرتها دول غنية بالنفط مثل ليبيا والكويت من جهة، وبرامج الهجرة التعليمية التي قدّمتها دولة مثل كوبا التي تخضع لحصار منذ عام 1962 من جهة أخرى، يُبرز تنوّع الاستجابات التي قُدِّمت – والتي لا تزال قابلة للتقديم – دعمًا للاجئين من خلال مبادرات إقليمية وعبر إقليمية على حد سواء.

وعلى الرغم من أن هذا المثال قُدِّم باعتباره نموذجًا *تاريخيًا* ("هذا كان في الماضي")، إلا أن برنامج المنح الدراسية الكوبي يترك إرثًا ملموسًا لا يزال صداه يتردد حتى اليوم. ويتجلى ذلك في حقيقة أن العديد من الطلاب السوريين والفلسطينيين الذين تلقوا تدريبهم في كوبا ليصبحوا أطباء وجراحين بين سبعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة، يقدّمون اليوم مساعدات طبية للنازحين داخل سوريا وخارجها، بمن فيهم السوريون والفلسطينيون والأكراد والعراقيون.[xx] بل إن بعض الأطباء الفلسطينيين والسوريين المتخرجين في كوبا هم من بين من يقدّمون العلاج للاجئين والنازحين داخليًا في سوريا، وعبر لبنان، وفي قطاع غزة أيضًا (انظر أدناه). فعلى سبيل المثال، يُعد الدكتور فايز عابد، الذي تخرج في كلية طب أمريكا اللاتينية في كوبا عام 2020[xxi] واحدًا من نحو 1500 فلسطيني تلقوا تعليمهم في كوبا بين عامي 1974 و2024، وقد ظل يقدّم الرعاية الصحية للفلسطينيين الذين تعرضوا للتهجير أو الإصابة أو القتل في غزة.[xxii]

التمسك بالقانون الدولي ومبادئ الحماية: إضاءة تحليلية على جنوب أفريقيا ومجموعة لاهاي

من الواضح، من منظور اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين شاركوا في هذا الجزء من مشروع البحث، أن الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح يُعطون الأولوية لوضع سياسات وممارسات تعزّز "الأمن والسلامة"، بما في ذلك من خلال توفير فرص للجوء وإعادة التوطين (كما هو موضح أعلاه في سياق البرازيل)، والعمل على "المستوى الدعوي والمستوى السياسي" من أجل إيجاد حلول سياسية للهشاشة التي تُنتَج أساسًا بفعل عوامل سياسية.[xxiii]
في الواقع، شدد المشاركون مرارًا على أن ما يحتاجه اللاجئون قبل أي دعم مادي أو مالي هو "الأمن والسلامة"، كما أشار لاجئ سوري من القصير (حمص)، موضحًا أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال "تيسير القوانين و[السماح للاجئين السوريين] باختيار مكان الإقامة واللجوء في أي بلد". وقد ترافق الإصرار الواسع بين السوريين والفلسطينيين على أن اللجوء وإعادة التوطين يمثلان مسارين أساسيين نحو "الأمن والسلامة"، مع التأكيد على أهمية سد الثغرات الكبيرة في الحماية من خلال تقديم "أهم أنواع المساعدة" على "المستوى الدعوي والمستوى السياسي"، بحسب ما عبرت عنه سيدة فلسطينية ولدت في الأردن.

وينطوي هذا التوجه، ضمنًا، على الإقرار بضرورة إعطاء الأولوية للاستجابات السياسية والقانونية – وهي جوهر ولاية المؤسسات والوكالات الدولية مثل الأمم المتحدة – مع الاعتراف في الوقت ذاته بوجود، ووجوب، توزيع للأدوار بين مختلف الجهات الفاعلة: فبعضها يقدم المساعدات المادية، وأخرى توفر الخدمات، بينما تضطلع ثالثة بمهام الدعوة ومساءلة الدول والمنظمات، مع وجود أخرى تطبق أنظمة قانونية وسياسية تكفل الحقوق الإنسانية بمفهومها الشامل. وكما عبّر أحد الأفراد من الأردن: "إطلاق مبادرات سياسية تهدف إلى وقف إطلاق النار في سوريا وتعزيز السلم الأهلي، كان أولى بكثير من إطلاق برامج مساعدات هنا أو هناك"، فيما ذهب مواطن أردني آخر إلى أبعد من ذلك بقوله: "ينبغي على بلدان الجنوب أن تقطع كل علاقاتها مع [دول الشمال] وأن تعمل بجدية على وقف الحروب والتهجير في بلداننا."

في هذا السياق، يسلّط مشروع البحث SOURCED الضوء على أهمية *نوعية* الاستجابة، لا على *مقدارها* فقط، وعلى أهمية الإقرار كذلك بوجود أشكال من الاستجابة يصعب قياسها "كمّيًا"، وأنماط "غير تقليدية" من الدعم تتجاوز المساعدات المالية والأدوار النمطية للدول المانحة أو المستضيفة.

في هذا السياق، تُجسِّد الاستجابات الجارية للإبادة الجماعية في غزة شكلًا من أشكال الاستجابة التي تقودها الدول، والتي تُعدّ – وفقًا لتعبير أحد المشاركين في ورشة العمل – "لا تُقدَّر بثمن" و"لا يمكن قياسها كمّيًا".[xxiv] ففي الوقت الذي عمدت فيه بعض البلدان من الشمال العالمي إلى تقليص مساعداتها الخارجية والإنسانية، وهاجمت وسعت لتفكيك وكالات إنسانية وإنمائية وطنية وأخرى تابعة للأمم المتحدة، بادرت دول أخرى إلى الرد على الإبادة الجارية في غزة من خلال محاولات لمحاسبة الدول والمؤسسات المهيمنة على ارتكابها، أو تواطئها في ارتكاب، أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وعلى مستوى العالم، ندّد سياسيون وأكاديميون، ومديرو منظمات حقوقية دولية ووطنية ومحلية، إلى جانب شبكات من المجتمع المدني، بالنفاق والعنف الكامنَين في نظام "قائم على القواعد" تؤسسه وتقوده الدول الغربية، والذي يُكرّس أنظمة استعمارية من القمع والاستغلال، ويخفق بشكل ممنهج في صون حقوق الشعوب المتأثرة بالاحتلال والنزاع والنزوح الجماعي والتجريد من الممتلكات. وفي هذا السياق، برزت دول من الجنوب العالمي، وسمعت أصواتها بوضوح على الساحة الدولية، بوصفها في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المشرّدين.[xxv]

ففي ديسمبر/كانون الأول 2023، رفعت حكومة جنوب إفريقيا – التي ناضلت من أجل تحريرها من الفصل العنصري والاحتلال الاستعماري ونجحت في تحقيق ذلك – قضية تاريخية بالاتهام بالإبادة جماعية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، حيث سعت إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لصالح "حق الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية"، وهو ما تم منحه بالفعل. استنادًا إلى تقليد رسمي قديم جدًا من الدعم والتضامن بين الدول التي تُعرّف نفسها، أو يعرفها الآخرون، بوصفها من دول الجنوب العالمي، أو ضمن مجموعة البريكس، أو حركة عدم الانحياز،[xxvi] حظيت جنوب أفريقيا بدعم عدد من الدول في دعواها القانونية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، من بينها نيكاراغوا وكولومبيا وتركيا وليبيا ومصر والمالديف والمكسيك وتشيلي وكوبا، وهي دول غالبًا ما تُصنَّف بوصفها دولًا "جنوبية" و"ما بعد استعمارية".

منذ أواخر عام 2023، باتت دول من مختلف أنحاء العالم من الجهات الدبلوماسية البارزة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل، إذ قامت جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي بإحالة الوضع في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وتبعت ذلك مطالبات من عدد كبير من الدول بوقف دائم لإطلاق النار والامتثال للأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية على مدار عام 2024. فعلى سبيل المثال، أعدت في مارس/آذار 2024 مشروعات قرارات من قبل الجزائر، والإكوادور، وغيانا، واليابان، ومالطا، وموزمبيق، وجمهورية كوريا، وسيراليون؛ كما قدّمت ناميبيا مداخلات تتعلق بالقضية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية؛ وأُقرت قرارات من قبل حركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية.

وبحلول نهاية يناير/كانون الثاني 2025، وبعدما قُدّر عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في غزة على يد الجيش الإسرائيلي بأكثر من 50 ألف شخص، وتعرّض كامل سكان غزة البالغ عددهم نحو مليوني نسمة للنزوح المتكرر، أفضى هذا الزخم إلى تدشين "مجموعة لاهاي"، التي أسستها حكومات كل من بليز، وبوليفيا، وكولومبيا، وكوبا، وهندوراس، وماليزيا، وناميبيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا. وفي بيانها الافتتاحي، أكدت هذه الدول أنها اجتمعت "في التزام راسخ بنظام دولي قائم على سيادة القانون والقانون الدولي"، إلى جانب "مبادئ العدالة"، بهدف دعم قرارات الأمم المتحدة، وأحكام محكمة العدل الدولية، ومذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال ذلك، أظهرت هذه الدول وغيرها كيف يمكن تفعيل التعاون عبر الإقليمي من أجل تعزيز القانون الإنساني الدولي، ومحاسبة الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في إطار حماية حقوق الشعوب المتأثرة بالنزاعات والنزوح.

وفي حين كانت تُعرف منذ وقت طويل بعض الدول الداعمة لقضية جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ومؤسسة "مجموعة لاهاي" على أنها دول "مستضيفة" للاجئين، فنادرًا ما كنت تصنف أكثر الدول المنخرطة في هذه المبادرات الدبلوماسية الحديثة ضمن "الدول المانحة". ومع ذلك، تبرز هذه الاستجابات الأدوار المتنوعة التي يمكن أن تنهض بها الدول، بصرف النظر عن حجم ناتجها المحلي الإجمالي أو ثقلها الجيوسياسي، وذلك من خلال تبني مبادئ عابرة للحدود والتعاون عبر الإقليمي، بدلاً من الاقتصار على اعتبارات القرب الجغرافي أو الانتماء إلى تكتلات إقليمية.

الاستجابات المتداخلة للنزاع والنزوح في سوريا ولبنان وغزة: إضاءات تحليلية على الاستجابات الماليزية والإندونيسية

تؤدي ماليزيا وإندونيسيا أدوارًا بارزة في غزة – بما في ذلك أدوارهما التاريخية في تقديم الخدمات والمشاركة في الجهود الدبلوماسية الدولية للتوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار وتعزيز احترام القانون الدولي – وأسهمت هذه الأدوار في جذب مزيد من الاهتمام الدولي إلى استجابات هاتين الدولتين للنزاع والنزوح، غير أن مبادراتهما الممتدة على مدى عقود لا تزال مهمشة إلى حد كبير في الأدبيات الأكاديمية وفي الوعي العام، كما أُشير في مقدمة هذا التقرير. ولتقليص هذا النقص في المعرفة جزئيًا، يقدّم الجزء الأول من هذه الإضاءة التحليلية موجزًا مركزًا للاستجابات

الماليزية التي أُطلقت دعمًا للاجئين السوريين في لبنان منذ عام 2011، وللاجئين الفلسطينيين في لبنان وغزة منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. وتساعد هذه الخلفية التاريخية في توضيح السياق الذي تتحرك فيه الدولة الماليزية في دعمها المستمر لحقوق الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك من خلال مشاركتها في "مجموعة لاهاي". أما الجزء الثاني من الإضاءة التحليلية، فيركز لاحقًا على الدور الذي تنهض به إندونيسيا، سواء في غزة أو في لبنان، في حين تشير الاقتباسات المعروضة في القسم الافتتاحي من هذا التقرير إلى مدى تقاطع جهود ماليزيا وإندونيسيا – وكذلك جهات فاعلة أخرى حكومية وغير حكومية – في استجاباتها لحالات النزوح، مما يؤكد أنها لا تتحرك بمعزل عن بعضها البعض.

الاستجابات الماليزية للنزاع والنزوح داخل سوريا ولبنان وغزة وانطلاقًا منها

قدّمت ماليزيا – سواء من خلال الدعم المباشر الذي توفّره الدولة أو عبر المنظمات غير الحكومية المدعومة من قبلها – مجموعة واسعة من المبادرات لصالح اللاجئين داخل منطقة الشرق الأوسط وانطلاقًا منها. ففي مخيم البداوي، يقدّم مركز بيت أطفال الصمود المجتمعي الدعم للاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا منذ عام 2011، وللمقيمين الفلسطينيين في المخيم منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي. وكما أشار أحد العاملين الفلسطينيين في المجال الإنساني بالمركز، فإن بيت أطفال الصمود يتلقى دعمًا عبر إقليمي، لا يقتصر على أوروبا فحسب، بل يشمل أيضًا ثلاث دول من قارة آسيا:

> نحن، كمؤسسة فلسطينية، نتلقى دعمًا من جهات عديدة. فنحن نعتمد على الأوروبيين في تمويل مشروعاتنا، كما نعتمد أيضًا على دول أخرى مثل اليابان وماليزيا وإندونيسيا.

وعلى وجه التحديد، في تسعينيات القرن الماضي، موّل كل من "معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي" (MSRI) والحكومة الماليزية إنشاء المركز الماليزي لتعلم الموهوبين داخل مركز بيت أطفال الصمود، ومنذ ذلك الحين وهو يقدّم مساعدات تعليمية ومالية واجتماعية وثقافية وطبية للعائلات المكفولة في المخيم. كما أكد شخص آخر مقيم في المخيم،

> فإن الدور الماليزي واضح في استقبال البعثات الفلسطينية وفي تقديم المساعدة لبعض المؤسسات الفلسطينية التي تدعم الأيتام [مثل بيت أطفال الصمود] في لبنان. وفي ماليزيا نفسها، هناك كفلاء ناشطون يتولّون دفع رسوم المدارس والجامعات لفئة محددة من الطلاب اللاجئين.

وفي الواقع، لا بد من النظر إلى دعم ماليزيا للاجئين من سوريا في سياق تاريخها الطويل في دعم اللاجئين الفلسطينيين، لا سيّما أن اللاجئين السوريين في لبنان يتلقّون المساعدة من ماليزيا ضمن أماكن وبرامج أعدت في الأصل لخدمة الفلسطينيين في لبنان.

ومن اللافت أنه رغم الارتباط التاريخي لمخيّم البداوي بماليزيا، فإن كثيرًا من الوافدين الجدد إلى المخيم، ومنهم لاجئون من سوريا، ليسوا على دراية بهذه الخلفية المؤسسية والتمويلية؛ إذ أشار لاجئ فلسطيني نازح من مخيم اليرموك إلى "بعض الجمعيات التي تمولها بلدان شمالية، مثل بيت أطفال الصمود". وفي هذا السياق، قال لاجئ سوري من الغوطة الشرقية: "أغلقت معظم منظمات بلدان الجنوب أبوابها [في المخيم]. في حين تواصل المنظمات الشمالية عملها. على سبيل المثال، تحمل معظم مساعدات بيت أطفال الصمود شعار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي." فنظرًا لبروز شعار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة لافتة، وارتباطه الذهني مع "المنظمات الشمالية"، فإن دور ماليزيا، تاريخيًا وحاليًا، في دعم بيت أطفال الصمود ليس معروفًا على نطاق واسع بين سكان المخيم.

وتمتد برامج رعاية ماليزيا للاجئين الفلسطينيين أيضاً إلى غزة، حيث أطلق برنامج "اكفل طفلًا فلسطينيًا في غزة" في عام 2010، وتلقى تمويله الأولي من صندوق الطوارئ لغزة الذي أنشأته وزارة الخارجية الماليزية في أوائل عام 2009. وكان معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي واحدًا من المنظمات غير الحكومية التي عينتها الوزارة لتوزيع الأموال لدعم الأطفال اللاجئين من غزة.[xxvii] وفي عام 2012، جمعت وزارة التعليم الماليزية 1.7 مليون رينغيت لبناء وصيانة الفصول الدراسية والمختبرات والمرافق الأخرى في 11 مدرسة للاجئين في جباليا، غزة؛ ووزعت هذه الأموال على المنظمة الماليزية Viva Palestina Malaysia، وهي منظمة غير حكومية تأسست في عام 2009 لدعم حق تقرير المصير لفلسطين.[xxviii]

وبرزت منظمات غير حكومية ماليزية أخرى أيضًا في تقديم الحماية الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في المنطقة بشكل أوسع. ومن أبرز هذه المنظمات "أمان فلسطين"، وهي منظمة غير حكومية ماليزية تأسست في عام 2004، وتتركز أنشطتها الإنسانية أساسًا في فلسطين وسوريا ولبنان. وفي لبنان، نظّمت "أمان فلسطين" ندوات في بيروت حول مستقبل الأطفال الفلسطينيين، وقدّمت تبرعات لدور الأيتام الفلسطينية، كما أطلقت مشروع نظام الكفالة لدعم العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر.

وفضلًا عن تقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين والسوريين داخل لبنان وفي غزة، مكّنت ماليزيا أيضًا لاجئين سوريين وفلسطينيين من السفر إليها من خلال عدة برامج، شملت السفر بدون تأشيرة، وبرنامجًا حكوميًا لإعادة التوطين المؤقت للاجئين السوريين، إلى جانب برامج كفالة للاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء لبنان.

وكما استذكر أحد السوريين في تركيا، كانت ماليزيا واحدة من بلدين فقط سمحا للسوريين بدخول أراضيهما بدون تأشيرة بعد عام 2016 (إلى جانب السودان)، لكنه أضاف ملاحظة مهمة قائلاً: "يمكن اعتبار ماليزيا بمثابة منطقة سوق حرة، لا بلد لجوء؛ فالسوريون لا يستطيعون الوصول إليها إلا بتذكرة طيران باهظة الثمن، فضلًا عن ارتفاع تكلفة المعيشة هناك، وهو ما لا يستطيع السوريون تحمله في الغالب، كما إن الحصول على تصاريح العمل والإقامة والاستقرار فيها أمر صعب." وتظل مثل هذه التأملات تذكرنا بأن جميع الاستجابات تحتاج إلى تمحيص نقدي، بدلًا من افتراض أن أي استجابة تُعد تلقائيًا تجربة إيجابية من جميع النواحي.[xxix] وفي محاولة جزئية لتجاوز هذه العوائق، كانت ماليزيا في أكتوبر/تشرين الأول 2015 أول بلد ذي أغلبية مسلمة يعلن عن إطلاق "برنامج إعادة التوطين المؤقت" للسوريين. ورغم تجنب استخدام مصطلح "لاجئين"، فقد أُطلق رسميًا على البرنامج اسم "برنامج إعادة التوطين المؤقت للمهاجرين السوريين"، وهدف إلى تمكين 3000 سوري من السفر إلى ماليزيا والاستقرار المؤقت فيها خلال فترة ثلاث سنوات.[xxx] وشمل هذا البرنامج أكثر من 100 سوري من المخيمات في لبنان نُقلوا جوًا إلى ماليزيا، كما أُدرج لاحقًا ضمن المبادرة عدة آلاف من السوريين الذين كانوا يقيمون في ماليزيا قبل عام 2016،[xxxi] حيث مُنحوا سكنًا وحقوق إقامة مؤقتة داخل البلاد.

كما يسّرت ماليزيا أيضًا سفر اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، وخاصة لأغراض تعليمية. فمنذ عام 1988، يدير معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي برنامج كفالة ورعاية للأطفال الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين في لبنان – بما في ذلك مخيما البداوي ونهر البارد – وقد قدّم أيضًا مساعدات إضافية في شكل تدريب مهني ورعاية طبية.[xxxii] وتزامنًا مع إنشاء المركز الماليزي لتعلم الموهوبين في بيت أطفال الصمود، زار أطفال لاجئون فلسطينيون من مخيم البداوي ماليزيا لأول مرة عام 1990، من خلال زيارة نظمتها بشكل مشترك كل من المعهد وبلدية المدينة ووزارة الرعاية، وتم تمويلها عبر كفالة "آباء كافلين" ماليزيين.[xxxiii] وإلى جانب تسهيل هذه الزيارات، يوفر المركز خمس منح دراسية جامعية لطلاب فلسطينيين لاجئين يقيمون في المخيم،[xxxiv] ويدرس العديد من الشباب الفلسطيني من مختلف أنحاء لبنان ضمن نظام الجامعات الماليزي؛[xxxv] بعضهم من الحاصلين على منح دراسية تقدمها الحكومة الماليزية.[xxxvi]

وتُعدّ مساعدة اللاجئين ماديًا في مناطقهم الأصلية جزءًا من نهج أوسع انتهجته ماليزيا، يشمل أيضًا وضع سياسة هجرة تُتيح للسوريين السفر إليها بدون تأشيرة، إلى جانب برامج عبر إقليمية (وإن كانت محدودة النطاق) لإعادة التوطين، والرعاية، والهجرة التعليمية؛ وتكتسب هذه المسيرة الطويلة من الدعم الموجّه للاجئين من الشرق الأوسط وداخله أهمية خاصة عند محاولة فهم الدور الذي تواصل الدولة الماليزية الاضطلاع به في غزة، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الإنساني.

الاستجابات الإندونيسية للنزاعات وحالات النزوح داخل سوريا ولبنان وغزة وانطلاقًا منها

تلعب إندونيسيا أدوارًا متعددة في دعم النازحين داخليًا واللاجئين في الشرق الأوسط، كما هو الحال في ماليزيا، ويعكس ذلك تداخل الاستجابات التي تقودها الدولة وتلك التي تقودها جهات غير حكومية. وكما ورد في المقابلات المشار إليها أعلاه، كثيرًا ما أشار اللاجئون السوريون والفلسطينيون إلى أن إندونيسيا قدمت مساعدات مادية للنازحين السوريين داخليًا، وكذلك للاجئين في لبنان؛ وشملت هذه المساعدات، في الحالة الأخيرة، تقديم "تبرعات مباشرة" من كميات كبيرة من المواد الغذائية، بما في ذلك التمر، من قبل الدولة الإندونيسية (وفقًا لمقابلة مع أحد النخب)، فضلًا عن دعم مرن للمنظمات المحلية التي تقدم خدمات لكل من اللاجئين السوريين والفلسطينيين (كما ورد أعلاه). وفي المقابل، وبعدد يفوق الدور الذي أُشير إليه أعلاه فيما يتعلق بالبرازيل، تبرز قيادة إندونيسيا في الاستجابة البحرية في حالات النزاع، مما يجعلها أكبر مساهم بقوات حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي تسعى لحماية المدنيين في جنوب لبنان منذ تأسيس بعثة حفظ السلام عام 1978. فمن أصل 1230 جنديًا من قوات حفظ السلام الإندونيسية – أُصيب اثنان منهم في أواخر عام 2024 بعدما "أطلقت القوات الإسرائيلية النار مرارًا على مقار ومواقع اليونيفيل في جنوب لبنان"[xxxvii] – إن 120 منهم كانوا على متن السفينة الحربية الإندونيسية KRI Diponegoro، بحسب التقارير.

وفيما يتعلق بالدعم طويل الأمد الذي تقدمه إندونيسيا للاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك سوريا ولبنان وغزة، فقد شهدت مساهماتها المالية لوكالة الأونروا ارتفاعًا كبيرًا منذ عام 2008، في وقت تراجعت فيه تمويلات العديد من الدول الأخرى: فقد بلغت مساهمة إندونيسيا في عام 2008 نحو 10 آلاف دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى 100 ألف دولار في عام 2012[xxxviii] وتضاعفت خلال العقد التالي لتصل إلى 200 ألف دولار في عام 2022. وبحلول عام 2023، أصبحت إندونيسيا تحتل المرتبة 35 بين أكبر المانحين للأونروا، بعد أن ضاعفت مساهمتها ثلاث مرات في ذلك العام، وتعهدت – وفقًا لما أعلنه المندوب الدائم الإندونيسي لدى الأمم المتحدة في يوليو/تموز 2024 – "بزيادة المساهمة بمقدار ضعفي ما بلغته بعد مضاعفتها ثلاث مرات في العام السابق."[xxxix] وفي الشهر نفسه، أكدت وزارة الخارجية الإندونيسية "التزامًا جديدًا بزيادة مساهمتها الطوعية المنتظمة للأونروا بمقدار 1.2 مليون دولار سنويًا"، إضافةً إلى تقديم منحة قدرها 2 مليون دولار استجابةً لنداء الطوارئ الذي أطلقته الأونروا من أجل غزة في ذلك العام (وفا 2024). كما التزمت إندونيسيا بزيادة مساهمتها في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفيما يتعلق بالإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة في غزة، أفادت التقارير أنه بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2024، قدّمت الدولة الإندونيسية مساعدات لفلسطين بلغ مجموعها نحو 4 ملايين دولار أمريكي، بما في ذلك 21 طنًا من المساعدات نقلت إلى مصر عبر سلاح الجو الإندونيسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وفي أواخر عام 2023 وبداية عام 2024، أرسلت الدولة الإندونيسية سفينة مستشفى تحمل مساعدات لغزة،

على أمل أن تتمكن من تسليم 200 طن من المساعدات، تشمل الغذاء والإمدادات الطبية والخيام والمياه النظيفة، عند وصولها إلى ميناء العريش المصري من خلال الهلال الأحمر المصري، وأن يُمنح الإذن لاحقًا للسفينة لتعمل كمستشفى ميداني قبالة سواحل غزة.[xl]

وإلى جانب إرسال سفينة المستشفى بقيادة الدولة، شارك المجتمع المدني الإندونيسي أيضًا في تأسيس ودعم البنية التحتية الطبية في غزة. فقد أُنشئ المستشفى الإندونيسي في مدينة غزة – والذي افتُتح رسميًا بحضور نائب الرئيس الإندونيسي آنذاك – بتمويل مشترك من منظمات مثل جمعية الصليب الأحمر الإندونيسي، فضلًا عن تبرعات المواطنين الإندونيسيين والجمعيات الخيرية الطبية الإندونيسية، بما في ذلك لجنة الإنقاذ الطبية الطارئة الإندونيسية، وهي لجنة أُسست على يد طلاب طب من جامعة إندونيسيا. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، وبينما فُرض حصار محكم على غزة، وجد ثلاثة متطوعين طبيين إندونيسيين من لجنة الإنقاذ الطبية الطارئة أنفسهم "عالقين" داخل القطاع، غير أنهم قرروا عدم مغادرة غزة حين "[ساعدت] وزارة الخارجية الإندونيسية في إجلاء المواطنين الإندونيسيين من هناك"،[xli] وفضّلوا البقاء لمواصلة العمل الإنساني قائلين: "نحن بحاجة إليهم في الداخل لرعاية العمل الإنساني"، إلى حين تمكُّن فرق طبية جديدة من الدخول.[xlii] وقد عمل هؤلاء المتطوعون الطبيون إلى جانب أطباء فلسطينيين تولّوا رعاية الفلسطينيين الذين نزحوا مرارًا وتكرارًا داخل غزة (انظر الإطار 2)، ومن بينهم الدكتور فايز عابد، الذي تلقّى تعليمه في كوبا من خلال برنامج الهجرة التعليمية المشار إليه سابقًا.

الإطار 2: تداخل الاستجابات: المحلية-الدولية، الجنوبية-الشمالية

منذ عام 2024 انضم إلى "المستجيبين المحليين" – من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين المقيمين أصلًا في غزة – فرق طبية تناوبت على الدخول كلما سُمح لها بعبور الحدود، بما في ذلك أفراد من الشتات الفلسطيني، مثل جرّاح الترميم والتجميل البريطاني-الفلسطيني الدكتور غسان أبو سِتّة، بالإضافة إلى أطباء متطوعين من دول تشمل (حسب الترتيب الأبجدي) الأردن، الجزائر، الكويت، المغرب، باكستان، مصر، وماليزيا.[xliii] معرّضين لخطر القصف، وفي أحيانٍ كثيرة في انتظار يائس لإجلائهم وسط الهجمات على المستشفيات، عادةً ما يكون هؤلاء الأطباء جزءًا من فرق الطوارئ الطبية، في مشهد يعكس تداخل المؤسسات "الجنوبية" و"الشمالية"؛ فمثلًا يعمل أطباء ماليزيون ضمن فريق الطوارئ الطبي التابع لميرسي ماليزيا تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، كما يشارك أطباء أردنيون في العمل ليس فقط ضمن المستشفيات الميدانية الأردنية، بل أيضًا ضمن فرق طبية أنشأتها منظمات دولية كلجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة المعونة الطبية للفلسطينيين.[xliv]

وضمّت هذه الفرق أيضًا مسعفين يحملون جنسيات أوروبية وأمريكية شمالية ويتمتعون بحضور بارز في المجال العام، بعدما تطوعوا مرارًا في غزة والضفة الغربية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء المنطقة على مدى عقود.[xlv] وعشرات الأطباء الذين يسافرون من بلدان الشمال العالمي للعمل في غزة – مثل الدكتور عبده الجندي، والدكتورة فوزية علوي، والدكتور ييبينغ جي، والدكتور ياسر خان، والدكتور زاهر سحلول، والدكتور محمد طاهر – مروا هم أنفسهم بأحداث سابقة شخصية وعائلية تضعهم ضمن الفئات المجتمعية الأقلية.

وبدورها، وحيثما أمكن، أنشأت المنظمات "الشمالية" مثل أطباء بلا حدود عيادات داخل مستشفيات لا تزال تعمل، نشأت في الأصل تجسيدًا للتضامن بين بلدان الجنوب؛ فعلى سبيل المثال، أُنشئت عيادة تابعة لأطباء بلا حدود داخل المستشفى الإندونيسي في رفح في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2023،[xlvi] وهو ما يوضح كيف سعت المؤسسات الشمالية والجنوبية للعمل معًا ليس فقط لتقديم الدعم المنقذ للحياة، بل أيضًا لتحدي الوضع القائم بصورة فاعلة. ونظرًا لحجم الدمار، سعت بعض الدول إلى إيجاد سُبل لتوفير بُنى تحتية سريرية *جديدة*، وإن كانت مثل هذه المبادرات لا تزال تُواجَه بالعراقيل من قِبل الدولة الإسرائيلية (كما ذُكر أعلاه في حالة سفينة المستشفى الإندونيسي). ومع استمرار عرقلة هذه المبادرات، من الواضح أن المساعدات التي منعتها القوات الإسرائيلية من دخول قطاع غزة لأشهر متتالية – في انتهاك مستمر للأوامر المؤقتة لمحكمة العدل الدولية – تشمل الإمدادات الطبية والغذائية التي تقدمها، ليس فقط الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية التي يقودها الشمال، ولكن أيضًا دول مثل إندونيسيا والأردن والمغرب وقطر ورواندا وتركيا وتونس والإمارات العربية المتحدة،[xlvii] بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والشبكات المدنية المحلية والعابرة للحدود، ومنظمات الشتات التي أسسها وموّلها وقادها المواطنون والمهاجرون واللاجئون من مختلف أنحاء العالم. وفي الواقع، بينما كان الأطباء الفلسطينيون في غزة يعملون *في الميدان* بدعم من أطباء فلسطينيين متطوعين من الشتات، فإن اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات، بما في ذلك مخيم البداوي، جمعوا الأموال ودعموا حملات المساعدات في تكرار آخر لما يمكن تسميته "إنسانية الشتات" أو "الإنسانية بين مجتمعات اللاجئين".[xlviii]

وفي مجموعها، تُظهر هذه الاستجابات مدى التشابك الوثيق بين الجهات الفاعلة من مختلف المستويات والأحجام والمناطق الجغرافية، بما في ذلك طيف واسع من الاستجابات الإقليمية وعبر الإقليمية.

ومن خلا تأطير مثالَيّ ماليزيا وإندونيسيا بوصفهما مثالين متقاطعَين، يمكن الإسهام *جزئيًا* في تصحيح التغييب الظاهري لاستجابات هذه الجهات الفاعلة، من خلال تعزيز الوعي والمعرفة بالأدوار التي أدّتها عبر الزمان والمكان. ويُعزى أحد أسباب ضعف الظهور النسبي لكلٍّ من ماليزيا وإندونيسيا إلى طبيعة تقديم الدعم في أماكن مثل مخيم البدّاوي؛ فباستثناء لوحة صغيرة تشير إلى تأسيس المركز الماليزي لتعلم الموهوبين، لا توجد سوى آثار قليلة – إن وُجدت – تُظهر بصريًا دور ماليزيا أو إندونيسيا في المخيم. فمن دون شعارات، أو حملات علاقات عامة، قُدّم الدعم في نهاية المطاف بتحفّظ، إلى حد أن الأشخاص الملمين بتاريخ هذه المبادرات فقط هم من يعرفون بها – ربما بسبب مشاركتهم الشخصية أو مشاركة أقاربهم في إطار عائلات مدعومة، أو من خلال عملهم ضمن مؤسسة بيت أطفال الصمود.

وفي حين كان الإفراط في إظهار شعارات الجهات المانحة محل انتقادات واسعة من قبل أشخاص ذوي خلفيات مرتبطة بالنزوح، بما في ذلك المشاركون في المقابلات ضمن مشروع SOURCED،[xlix] فمن المهم أيضًا الإشارة إلى المخاطر المحتملة لأشكال تقديم الدعم "غير المرئية". فمن حيث الجوهر، ومع تنامي الأدوار التي تؤديها دول مثل ماليزيا وإندونيسيا في مناطق جغرافية متعددة، فإن غياب الوعي والمعرفة بسجلّهما في هذا المجال قد يؤدي إلى استمرار النظر إلى تدخلاتهما باعتبارها "جديدة" وخارج سياقها. ومع استمرار مشهد المساعدات في التنوع بهدف دعم حقوق الأشخاص النازحين – سواء من حيث الجهات المانحة أو أشكال الاستجابة – فقد يترتب على ذلك آثار طويلة الأمد ما لم تُتخذ خطوات إضافية لسدّ "فجوة الثقة".

وبرزت أهمية التاريخ مرارًا خلال مقابلات المشروع مع مشاركين من مواقع متعددة، لا سيما باعتباره وسيلة لرفض الاتجاه السائد في النقاشات المعاصرة حول الاستجابة للاجئين، وكيفية إسهام إطلاق تسمية "الجديدة" على الجهات الفاعلة في "وضعها في إطار زمني"، بما يؤدي إلى إنكار الأهمية الأوسع لما أنجزته هذه الجهات وسواها من الدول.[l] ولكن، في أحيان أخرى، رأى بعض المشاركين أن مصطلح "جديد" مضلّل، إذ يُستخدم أحيانًا للتنديد بما يُنظر إليه على أنه تراجع أو اختفاء لأدوار هذه الدول التي كانت فاعلة في السابق. وفي هذا الصدد، كثيرًا ما كان يُنظر إلى بلدان الجنوب على أنها كانت أكثر فاعلية قبل عدة عقود، وتراجعت أدوارها بمرور الزمن. وبالمثل، عبّر كثير من الأشخاص عن أسفهم لما وصفوه بالتسطيح الذي يشهده مشهد المساعدات حاليًا، سواء من حيث تنوع الجهات الفاعلة أو من حيث أنماط الاستجابة المتاحة.[li] ومع ذلك، كما تُبيّن الإضاءات التحليلية في هذا التقرير، لا تزال العديد من الجهات الفاعلة، سواء كانت دولًا أو كيانات غير حكومية، تبني على مبادراتها السابقة لتوجّه استجاباتها عبر الإقليمية حيال النزاعات والنزوح، وهو ما يشير بدوره إلى الإمكانيات المستقبلية لهذه الأنماط من الاستجابة عبر الإقليمية.

خاتمة

على مدار هذا التقرير، قدّمتُ خريطة، وإن كانت جزئية بحكم الضرورة، إلا أنها متعددة الأبعاد، لطيف واسع من الاستجابات عبر الإقليمية تجاه النزاعات والنزوح، أعدتها دول تختلف في مستويات ناتجها المحلي الإجمالي وفي درجات قوتها الجيوسياسية، بما في ذلك (حسب الترتيب الأبجدي): إندونيسيا، البرازيل، اليابان، جنوب أفريقيا، كوبا، كوريا الجنوبية، وماليزيا. وانطلاقًا من الرؤى المستخلصة من مشروع SOURCED البحثي، بما في ذلك المقابلات مع أشخاص نازحين من سوريا، وأفراد من المجتمعات المضيفة للاجئين، وممثلين عن منظمات ومجموعات يقودها اللاجئون في لبنان والأردن وتركيا، سلّطتُ الضوء على التاريخ الطويل للاستجابات عبر الإقليمية، والتي تشمل – بل وتتجاوز – التبرعات المالية أو العينية المقدّمة للنازحين واللاجئين. وبذلك، رسم التقرير معالم مبادرات عبر إقليمية تنطوي على تقديم المساعدات والخدمات، إلى جانب دعم المنظمات المحلية التي يقودها اللاجئون، من خلال عمليات تمويل تعاونية ومرنة. وسلط الضوء، هاهنا، على حالات كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، بوصفها أمثلة على استجابات مهمة لقضايا اللاجئين في تركيا والأردن؛ وقد نالت المنظمات غير الحكومية اليابانية مثل AAR Japan إشادةً على مهنيتها وطرق عملها التعاونية مع منظمات يقودها لاجئون، مع أدنى قدر من التدخل والقيود؛ وفي المقابل، جرى التعرف على ماليزيا وإندونيسيا بوصفهما دولتين تقدّمان أشكالًا من الدعم المتحفظ، ولكن المتواصل، يشمل تمويل منظمات يقودها اللاجئون، إلى جانب دعم البرامج التعليمية والمساعدات الطبية في كل من لبنان وغزة. أما أشكال الاستجابة عبر الإقليمية الأخرى، مثل تلك التي قدمتها البرازيل وماليزيا وكوبا، فقد شملت إتاحة فرص الدخول بدون تأشيرة أو الحصول على تأشيرات إنسانية للأفراد من أجل مغادرة بلدانهم أو مناطقهم الأصلية بأمان، وتسهيل الوصول إلى برامج توطين بحكم الأمر الواقع، أو إلى برامج هجرة تعليمية عبر إقليمية، بما يتيح للأفراد السعي إلى أشكال من الاعتماد على الذات وتقرير المصير، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو الوطني. كما دارت سلسلة أخرى من المبادرات حول دعم القانون الدولي وتعزيز الالتزام بالحماية القانونية والسياسية. ويُجسّد الدور القيادي لجنوب أفريقيا والدول المؤسسة لمجموعة لاهاي في الجهود القانونية والدبلوماسية الرامية إلى مساءلة إسرائيل عن أعمال عنف ترقى إلى الإبادة الجماعية في غزة، أهمية التحالفات العابرة للحدود في تعزيز الدعوة القانونية والسياسية في سياقات النزاع والنزوح.

ومن خلال تسليط الضوء على هذه الأنماط السابقة والحالية من الاستجابات عبر الإقليمية، يبرز التقرير بذلك أهمية استكشاف *نوعية* الاستجابة، لا على *مقدارها* فقط، وعلى أهمية الإقرار كذلك بوجود أشكال من الاستجابة يصعب قياسها "كمّيًا"، وأنماط "غير تقليدية" من الدعم تتجاوز المساعدات المالية والأدوار النمطية للدول المانحة أو المستضيفة. وتكمن أهمية هذا الأمر في عدة أسباب، من بينها كونه وسيلة لمعالجة ثغرات كبيرة في "المعرفة" وفي "الثقة"، لا تزال قائمة لأسباب متعددة، من بينها أن العديد من الجهات المستجيبة عبر الإقليمية تعمل ضمن أطر متحفّظة – كما هو الحال في ماليزيا وإندونيسيا كما ورد أعلاه – مما يؤدي إلى غياب الوعي العام بمساهماتها في الماضي

والحاضر. وسدّ مثل هذه الثغرات في المعرفة حول الاستجابات عبر الإقليمية يُعدّ أمرًا جوهريًا لضمان نيل تقدير أكبر على جميع المستويات: سواء لدى الأفراد الذين يعيشون حياة النزوح؛ أو ممثلي المنظمات والوكالات الوطنية والدولية الذين يواجهون تقليص التمويل وإعادة هيكلة مؤسساتهم؛ وكذلك لدى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تدرس سبل حماية حقوق الناس. وتسلّط هذه المبادرات الضوء على إمكانات دعم التوجه الحالي نحو تنويع المانحين ومصادر التمويل، من خلال التزام موازٍ بتنويع أشكال الاستجابة، مع التركيز على الجودة، والتعاون، والاستدامة، والمناصرة السياسية، مع إبقاء احتياجات الحماية لدى المتأثرين بالنزاع والنزوح في صميم الاهتمام.

المراجع

عبد الجليل، أ. وهوفستادتر، ج. (2024) "برامج تسجيل اللاجئين في ماليزيا: إدارة اللاجئين من خلال الحفاظ على الوضع الراهن وتعزيز الحدود"، *الهجرة والمجتمع*، 7: 46-61.

عبد النور، أ. إ. (2016أ) "القوى الصاعدة في البحار العاصفة: البرازيل وقوة المهام البحرية لليونيفيل"، *حفظ السلام الدولي*، 23:3، 389-415.

عبد النور، أ. إ. (2016ب) "القوى الصاعدة والأمن الدولي: البريكس والنزاع السوري"، *مجلة القوى الصاعدة الفصلية*، 1(1):109-33.

عبد النور، أ. إ. وسوشاتشيفسكي، م. (2016) "البرازيل في مجال المساعدات الإنسانية: رسم دورها في النزاع السوري"، ضمن كتاب *الأزمات الإنسانية، والتعاون، ودور البرازيل*. ترجمة ك. لانغ وك. تيكسيرا (ريو دي جانيرو: منظمة أطباء بلا حدود)، الصفحات 67–101.

الأمير، س. (2024) "جرّاح دماغ يشيد بأطباء غزة الأبطال الذين ينقذون الأرواح في مستشفيات تحت القصف"، *ذا ناشيونال*، 10 يوليو/تموز، متاح على www.thenationalnews.com/news/uae/2024/07/10/brain-surgeon-hails-gazas-hero-medics-saving-lives-at-hospitals-under-attack/.

الجزيرة (2024) "القوات الإسرائيلية تستهدف مجددًا قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان: إصابة اثنين في هجوم على مقر اليونيفيل في الناقورة بعد يوم من إصابة اثنين من قوات حفظ السلام الإندونيسية"، 11 أكتوبر/تشرين الأول، متاح على https://www.aljazeera.com/news/2024/10/11/israeli-forces-again-target-un-peacekeepers-in-southern-lebanon.

الجزيرة (2023) "حرب إسرائيل-حماس: أي الدول أرسلت مساعدات إلى غزة حتى الآن؟"، 23 أكتوبر/تشرين الأول، متاح على www.aljazeera.com/news/2023/10/23/which-countries-have-sent-aid-to-gaza-so-far.

الجندي، ع. (2024) "أنا طبيب ذهبت إلى غزة. ما رأيته كان مروعًا"، *العربي الجديد*، 22 مارس/آذار، متاح على www.newarab.com/opinion/im-doctor-who-went-gaza-what-i-saw-was-harrowing.

بي بي سي (2015) "ماليزيا تقبل أول دفعة من 3000 مهاجر سوري"، 9 ديسمبر/كانون الأول، متاح على https://www.bbc.co.uk/news/world-asia-35048291

كاربي، إ. وفيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٥) "إعادة توطين اللاجئين السوريين في البرازيل: استراتيجية بديلة قابلة للتطبيق للمساعدة؟"، *مجلة الشؤون الإنسانية*، 6 (1): 13-23.

تشاتهام هاوس (2023) "لماذا لا تستقبل دول الخليج اللاجئين السوريين؟"، 10 مايو/أيار، متاح على https://www.chathamhouse.org/2015/09/why-arent-gulf-countries-taking-syrian-refugees

ذا تشويس (2012) "ماليزيا تواصل جهودها لدعم فلسطين"، 19 يونيو/حزيران، متاح على www.thechoice.my/featured-articles/45382-malaysia-furthers-efforts-to-support-palestine

كازيك، (2013) "حصري: المساعدات لسوريا في أزمة مع تخلّي دول الخليج عن وعودها"، *ذا إندبندنت*، 4 مايو/أيار، متاح على https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/exclusive-syrian-aid-in-crisis-as-gulf-states-renege-on-promises-8604125.html.

المرزوقي، زهيرة، بولا د. جونسون وتوفيق رحيم (2022) *التطور في العمل الخيري: قطاع المؤسسات في دولة الكويت*. غلوب سايت، يونيو/حزيران 2019. متاح على https://globesight.com/wp-content/uploads/2022/08/Philanthropy-in-Evolution_The-Foundation-Sector-in-the-State-of-Kuwait_Report_Globesight.pdf.

العيان، هـ. (٢٠٢٤) "النساء الحوامل في غزة يكافحن للحصول حتى على وجبة واحدة في اليوم": طبيبات عائدات من غزة يتحدثن عن معاناة ومآسي الفلسطينيين في القطاع الممزق بالحرب"، *ذا جوردان تايمز*، ٥ مايو/أيار، متاح على https://jordantimes.com/news/local/pregnant-women-gaza-struggle-even-have-one-meal-day.

الكحلوت، غ. (٢٠٢٠) "'القلوب والعقول': دراسة النموذج الإنساني الكويتي كمانح عربي ناشئ"، *المجلة الآسيوية للدراسات الشرق أوسطية والإسلامية*، ١٤(١): ١٤١–١٥٧.

الكحلوت، غ. وميلتون، س. (٢٠٢٣) "تطور دول الخليج كمانحين إنسانيين"، *المجلة الفصلية للعالم الثالث*، ٤٥(١٥–١٦): ٢٢٤٦–٢٢٦٥.

إسبينوزا، م.ف. (2018أ) "سياسة إعادة التوطين: التوقعات والوعود غير المحققة في تشيلي والبرازيل"، في غارنييه، أ.، جوبيلوت، ل. ل. و برغوتراساندفيك، ك. (محررون)، *إعادة توطين اللاجئين: السلطة والسياسة والحوكمة الإنسانية* (نيويورك وأكسفورد: بيرغهن بوكس)، الصفحات 223–43.

إسبينوزا، م.ف. (2018ب) "حدود وفرص التضامن الإقليمي: استكشاف إعادة توطين اللاجئين في البرازيل وتشيلي"، *السياسة الدولية*، *9*/1): 85-94.

فيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٥أ) *استجابات بلدان الجنوب للنزوح: تقرير نهاية المشروع*، متاح على www.southernresponses.org.

فيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٥ب) "استجابات بلدان الجنوب للإبادة الجماعية في غزة"، *استجابات بلدان الجنوب للنزوح*، متاح على https://southernresponses.org/2025/03/17/south-south-solidarities-and-intertwined-responses-to-displacement-in-gaza/

فيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٥ج) *التعاون بين بلدان الجنوب: الاستجابات الدبلوماسية والإنسانية للنزاع والنزوح*، تقرير استجابات بلدان الجنوب للنزوح، متاح على www.southernresponses.org.

فيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٤) "بيان من أجل الخبز والورود"، *الهجرة والمجتمع*، ١٧: xv–xx.

فيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٣) "النظر إلى الجنوب كمحور في دراسات الهجرة"، في كراولي، هـ. وتي، ج. ك. (محررون)، *دليل بالغريف للهجرة بين بلدان الجنوب وعدم المساواة* (تشام: بالغريف ماكميلان، الصفحات 47-74.

فيديان-قاسمية، إ. (٢٠٢٢) "المقاربات الإقليمية للنزوح في الشرق الأوسط"، في جوبيلوت ل. ل.، مارتينز كاساغراندي، م.، سولدانو غارس، ج.، أسينسو كروز، د. وأوليفيرا ريبيرو ف. (محررون)، *مؤتمر الجمعية الدولية لدراسة الهجرة القسرية التاسع عشر – الكلمات الرئيسية* (سانتوس، البرازيل: Editora Universitária Leopoldianum)، الصفحات ٦٨–٧٩.

فيديان-قاسمية، إ. (2021) "الحق في نقد الفسيفساء المعاصرة للحماية ودوره"، *الهجرة الدولية*، 59(4): 261-264

فيديان-قاسمية، إ. (2020أ) "تحويل النظرة: اللاجئون الفلسطينيون والسوريون يتشاركون ويتنافسون على المساحة في لبنان" في: إ. فيديان-قاسمية (محررة) *اللجوء في عالم متحرك: تتبع رحلات اللاجئين والمهاجرين عبر التخصصات*. لندن: دار نشر كلية لندن الجامعية.

فيديان-قاسمية، إ. (2020ب) "مقدمة: النظر إلى الجنوب كمحور في دراسات الهجرة"، *الهجرة والمجتمع*، *3*:1، 1–18.

فيديان-قاسمية، إ. (2020ج) "الاستجابة للهشاشة في مخيم البداوي في عصر كوفيد-19"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 49(4): 27-35.

فيديان-قاسمية، إ. (2019أ) "دراسات الكوارث: نظرة مستقبلية"، *الكوارث*، S36–S60 :(S1)43.

فيديان-قاسمية، إ. (2019ب) 'استكشاف تصورات اللاجئين حول العمل الإنساني الذي تقوده بلدان الجنوب"، *مدونة استجابات بلدان الجنوب للنزوح*، 8 أبريل/نيسان، متاح https://southernresponses.org/2019/04/08/exploring-refugees-conceptualisations-of-southern-led-humanitarianism/

فيديان-قاسمية، إ. (2018) "الاستجابات التي يقودها الجنوب للنزوح: أنماط التعاون بين بلدان الجنوب؟" في إ. فيديان-قاسمية و ب. دالي (محرران) *الدليل للعلاقات فيما بين بلدان الجنوب*. أوكسفورد. روتليدج.

فيديان-قاسمية، إ. (2016أ) "علاقات اللاجئين ببعضهم البعض في سياقات النزوح المتداخل"، *المجلة الدولية للأبحاث الحضرية والإقليمية*، تسليط الضوء على 'أزمة اللاجئين الحضرية'، متاح على https://www.ijurr.org/spotlight-on/the-urban-refugee-crisis-reflections-on-cities-citizenship-and-the-displaced/refugee-refugee-relations-in-contexts-of-overlapping-displacement/.

فيديان-قاسمية، إ. (2016أ). "إفادات بالنزوح في الشرق الأوسط"، *الثقافة العامة*، 28(3): 457-473.

فيديان-قاسمية، إ. (2015أ). *الهجرة التعليمية والعمل الإنساني والتنمية فيما بين بلدان الجنوب: رؤى مناطق الكاريبي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط*. أوكسفورد. روتليدج.

فيديان-قاسمية، إ. (2015ب) "لاجئون يساعدون لاجئين: كيف يرحب مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان بالسوريين"، *المحادثة*، 4 نوفمبر/تشرين الثاني، متاح على https://theconversation.com/refugees-helping-refugees-how-a-palestinian-camp-in-lebanon-is-welcoming-syrians-48056

فيديان-قاسمية، إ. (2010). "التعليم والهجرة والأممية: دراسة أوضاع طلاب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المسلمين في كوبا"، *مجلة دراسات شمال أفريقيا*، *15*:2، 137–55.

فيديان-قاسمية، إ. وكاربي، إ. (2025) "عدد خاص: استجابات بلدان الجنوب للنزوح – مقدمة المحررين"، *مجلة الشؤون الإنسانية*، *6*(1): 1-12.

فيديان-قاسمية، إ. ودالي، ب. (2018) "مقدمة: تصور الجنوب العالمي واللقاءات بين دول الجنوب"، في فيديان-قاسمية، إ. ودالي، ب. (محرران)، *دليل روتليدج للعلاقات فيما بين بلدان الجنوب* (لندن ونيويورك: روتليدج)، الصفحات 1–28.

فيديان-قاسمية، إ. وباسيتو، ج. (2016). "إعلاء صوت الآخر في العمل الإنساني: حوار بين العمل الإنساني "فيما بين بلدان الجنوب" و"القائم على العقيدة الدينية"، في سيزغوين، ز. وديكول، د. (محرران). *تجليات جديدة للعمل الإنساني في الممارسة الدولية: أطراف فاعلة جديدة ومبادئ محل نزاع*. (لندن ونيويورك: روتليدج)، الصفحات 282–300.

جلف تايمز (2012) " مساعدات بقيمة 100 مليون دولار للاجئين السوريين"، 24 يوليو/تموز، متاح على: www.gulf-times.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=520873&version=1&template_id=36&parent_id=16.

حاج حسن وآخرون. (2014)، "النزاع بين إسرائيل وغزة"، *ذا لانسيت: المراسلات*، 9942.*384*، 489.

الحميد، م. (2023) "الاستسلام ليس خيارًا: الأطباء المتطوعون في مستشفى شهداء الأقصى"، *الجزيرة*، 19 نوفمبر/تشرين الثاني متاح على www.aljazeera.com/amp/news/2023/11/19/giving-up-is-not-an-option-volunteer-doctors-at-al-aqsa-martyrs-hospital

إدريس، أ. (2012) "المنظمات غير الحكومية الماليزية والقضايا الإنسانية في غزة، فلسطين"، *المجلة الدولية لدراسات غرب آسيا*، 4(1): 49-78.

قصيفي إ. (2024) "ما شهده الأطباء المتطوعون في مستشفيات غزة المنكوبة تحت الحصار الإسرائيلي"، *عرب نيوز*، 25 مارس/آذار، متاح على www.arabnews.com/node/2482761/amp.

ليويلين، أ. (2023) "الموظفون الإندونيسيون في مستشفى غزة "مستسلمون لمصيرهم" مع اقتراب الإسرائيليين"، *الجزيرة*، 12 نوفمبر/تشرين الثاني، متاح على www.aljazeera.com/amp/news/2023/11/12/indonesian-staff-at-gaza-hospital-resigned-to-fate-as-israelis-close-in.

مالوفتي، ف. (2024) "إندونيسيا تستعد مجددًا لنشر سفن مستشفى لغزة"، *نيفال نيوز*، 23 يوليو/تموز، متاح على www.navalnews.com/naval-news/2024/07/indonesia-prepares-to-deploy-hospital-ships-again-for-gaza/

مهاكا، ت. (2024) "ناميبيا وغزة والنفاق الألماني بشأن الإبادة الجماعية"، الجزيرة، 20 فبراير/شباط، متاح على https://aje.io/hptul2.

معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي (MSRI) (2010أ) "MSRI/كفالة الأطفال الفلسطينيين" متاح على www.msri.org.my/sponsorship/outline.php.

معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي (MSRI) (2010ب) "المركز الماليزي لتعلم الموهوبين" متاح على www.msri.org.my/sponsorship/gifted.php

معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي (MSRI) (2010ج) "اكفل طفلًا فلسطينيًا في غزة"، متاح على www.msri.org.my/sponsorship/palestine-child-gaza.php

منظمة أطباء بلا حدود (2024أ) "غزة: منظمة أطباء بلا حدود تنشئ عيادة في غزة لدعم المستشفيات المثقلة" 5 يناير/كانون الثاني، متاح على www.doctorswithoutborders.org/latest/gaza-msf-sets-clinic-rafah-support-overwhelmed-hospitals.

منظمة أطباء بلا حدود (2024ب) "مستشفى آخر في غزة يُجبر على الإغلاق وسط تصعيد الهجوم الإسرائيلي في رفح"، 14 مايو/أيار، متاح على www.msf.org/another-hospital-gaza-forced-close-amid-intensified-israeli-offensive-rafah

New Straits Times (2012) "1.7 مليون رينغيت ماليزي لمدارس فلسطين"، متاح على www.nst.com.my/opinion/columnist/rm1-7m-for-palestine-schools-1.57985 (تم الوصول إليه في 19 أغسطس/آب 2012 – لم يعد متاحًا على الإنترنت).

New Straits Times (2024أ) "ستة ماليزيين، بينهم أطباء، محاصرون في منطقة الحرب برفح"، مايو/أيار 2024، متاح على www.nst.com.my/amp/news/nation/2024/05/1052718/six-malaysians-including-doctors-trapped-rafah-war-zone

New Straits Times (2024ب) "من المقرر مغادرة ستة ضباط طبيين ماليزيين في رفح قريبًا"، مايو/أيار 2024، متاح على www.nst.com.my/amp/news/nation/2024/05/1049352/six-malaysian-medical-officers-rafah-scheduled-leave-soon

باندیان، أ. (2008) "التعددية الثقافية في التعليم العالي: "دراسة حالة عن تصورات وتجارب الطلاب من الشرق الأوسط في جامعة ماليزية"، *المجلة الدولية لدراسات آسيا والمحيط الهادئ*، 4(1):32-59.

Peoples Health Dispatch (2023) "المستشفى الإندونيسي في غزة دليل على الصداقة بين الشعبين الإندونيسي والفلسطيني"، *Peoples Dispatch*، 5 نوفمبر/تشرين الثانيمتاح على https://peoplesdispatch.org/2023/11/05/the-indonesian-hospital-in-gaza-bears-proof-of-the-friendship-between-indonesian-and-palestinian-people/

بينيدا، ل. (2024) "طلاب الطب الفلسطينيون في كوبا يسلطون الضوء على ألم الشتات"، *المونيتور*، 19 يونيو/حزيران، متاح على www.al-monitor.com/originals/2024/06/palestinian-medical-students-cuba-highlight-pain-diaspora.

برينسا لاتينا (2023) "رسالة مؤثرة من غزة من طبيب فلسطيني تخرج في كوبا"، *أخبار برينسا لاتينا*، 26 أكتوبر/تشرين الأول، متاح على https://www.plenglish.com/news/2023/10/26/moving-message-from-gaza-by-palestinian-doctor-who-graduated-in-cuba/.

راو، ر. (2024) "فلسطين ومعالم العالم الثالث"، *Social Text Online*، 2 فبراير/شباط، متاح على https://socialtextjournal.org/periscope_article/palestine-and-the-contours-of-the-third-world/?s=08.

مقال أفريكا نيوز (2024) "غزة: الأطباء الزائرون 'مذهولون' من حالة الأطفال الفلسطينيين الجرحى"، *Africa News*، 13 أغسطس/آب، متاح على www.africanews.com/amp/2024/03/28/gaza-visiting-doctors-stunned-about-the-situation-with-wounded-palestinian-children/

شوفا، ج. ن. (2024) "إندونيسيا تعتزم زيادة التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"، *Jakarta Globe ID*، 4 يوليو/تموز، متاح على https://jakartaglobe.id/news/indonesia-to-ramp-up-funding-to-uns-palestine-refugee-agency-.

المركز الفلسطيني للإعلام (2024) "بعد شهر في غزة، طبيب مغربي: معاناة غزة عار"، 26 فبراير/شباط، متاح على https://english.palinfo.com/?p=314964.

مركز الأمم المتحدة للإعلام لغرب أوروبا (2024) (UNRIC("جنوب أفريقيا ضد إسرائيل: 13 دولة أخرى تعتزم الانضمام إلى قضية محكمة العدل الدولية"، 10 يونيو/حزيران متاح على، https://unric.org/en/south-africa-vs-israel-12-other-countries-intend-to-join-the-icj-case/

أخبار صوت أمريكا (2024) "إندونيسيا ترسل سفينة مستشفى مع مساعدات لغزة"، 18 يناير/كانون الثاني، متاح على www.voanews.com/amp/indonesia-sends-hospital-ship-with-aid-for-gaza-/7445146.html

وكالة وفا (2024) 'إندونيسيا تقدم 1.2 مليون دولار دعماً للأونروا'، 15 يوليو/تموز، متاح على https://english.wafa.ps/Pages/Details/146980#:~:text=The%20Indonesian%20Ministry%20of%20Foreign,annually%2C%20starting%20in%202024.

---

[i] في فيديان-قاسمية (2025أ).

[ii] في عام 2012، تعهدت جامعة الدول العربية بتقديم 100 مليون دولار كمساعدات للاجئين السوريين (جلف تايمز 2012). وبين عامي 2012 و2023، قُدر أن الكويت قدمت مساعدات بلغت 800 مليون دولار، وهو ما يعادل تقريباً ثلث جميع المساعدات المتعهد بتقديمها للاجئين والنازحين السوريين على مستوى الأمم المتحدة؛ بينما قدمت الإمارات 364 مليون دولار (تشاتهام هاوس 2023). وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، علنًا "بدور الكويت في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في سوريا"، واصفًا الدولة الخليجية بأنها "مركز إنساني عالمي" (الكحلوت 2020:145؛ المرزوقي وآخرون 2019).

[iii] انظر فيديان-قاسمية (2025أ).

[iv] فيديان-قاسمية (2025أ).

[v] انظر فيديان-قاسمية (2025أ).

[vi] في فيديان-قاسمية (2025أ).

[vii] فيديان-قاسمية (2019).

[viii] انظر فيديان-قاسمية (2025).

[ix] انظر فيديان-قاسمية (2025أ).

[x] كما تناول ذلك، على سبيل المثال، عبد النور (2016ب)، وعبد النور وسوشاتشيفسكي (2016)، وإسبينوزا (2018أ/ب) وكاربي وفيديان-قاسمية (2025).

[xi] عبد النور وسوشاتشيفسكي (2016: 88).

[xii] كاربي وفيديان-قاسمية (2025)؛ انظر www.conectas.org/en/noticias/brazil-approves-less-2-refugee-applications-2017/ (تمت الزيارة في 10 ديسمبر/كانون الأول 2024).

[xiii] كاربي وفيديان-قاسمية (2025).

[xiv] كاربي وفيديان-قاسمية (2025).

[xv] فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين السوريين والفلسطينيين في البرازيل، انظر: إسبينوزا (2018أ/ب)؛ أما بخصوص تصوّرات اللاجئين السوريين لبرنامج إعادة التوطين في البرازيل، فراجع: كاربي وفيديان-قاسمية (2025). وعلى نطاق أوسع، انظر عبد النور وسوشاتشيفسكي (2016) وعبد النور (2016ب) حول دور البرازيل في الاستجابة للنزاع السوري.

[xvi] كاربي وفيديان-قاسمية (2025).

[xvii] فيديان-قاسمية (2010، 2015أ).

[xviii] فيديان-قاسمية (2010، 2015أ).

[xix] فيديان-قاسمية (2010، 2015أ).

[xx] فيديان-قاسمية (2015أ، 2018).

[xxi] برينسا لاتينا (2023).

[xxii] فيديان-قاسمية (2025أ).

[xxiii] فيديان-قاسمية (2025أ).

[xxiv] فيديان-قاسمية (2025ج).

[xxv] نُشرت نسخة سابقة من هذا القسم من التقرير في فيديان-قاسمية (2025ب).

[xxvi] انظر فيديان-قاسمية (2015)، فيديان-قاسمية ودالي (2018)، راو (2024).

[xxvii] MRSI (2010a/b).

[xxviii] New Straits Times (2012).
[xxix] في الواقع، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفحص تجارب اللاجئين السوريين والفلسطينيين مع الاستجابات عبر الإقليمية التي قدمتها هذه البلدان، كما تم تطويرها في سوريا ولبنان وغزة، وكذلك في جنوب شرق آسيا نفسها. انظر فيديان-قاسمية (2025أ).
[xxx] بي بي سي (2015).
[xxxi] عبد الجليل وهوفستادتر (2024).
[xxxii] معهد بحوث علم الاجتماع الماليزي (2010أ).
[xxxiii] New Straits Times (1990).
[xxxiv] MRSI (2010b).
[xxxv] باندیان (2008).
[xxxvi] The Choice (2012).
[xxxvii] الجزيرة (2024).
[xxxviii] انظر https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/indonesia-pledges-100000-palestine-refugees
[xxxix] شوفا (2024).
[xl] أخبار صوت أمريكا (2024)، مالوفتي (2024).
[xli] ليويلين (2023).
[xlii] People's Health Dispatch (2023).
[xliii] انظر المركز الفلسطيني للإعلام (2024)، الأمير (2024)، New Straits Times (2024أ، 2024ب) و مقال أفريكا نيوز(2024).
[xliv] مقال أفريكا نيوز(2024)، العيان (2024)
[xlv] حاج حسن *وآخرون*. (2014)، الجندي (2024) وقصيفي (2024).
[xlvi] منظمة أطباء بلا حدود (2024)
[xlvii] الجزيرة (2023)، رويترز (2024).
[xlviii] فيديان-قاسمية (2015ب، 2016أ، 2016ب، 2020ب).
[xlix] في حين كان الإفراط في إظهار شعارات الجهات المانحة محل انتقادات واسعة من قبل أشخاص ذوي خلفيات مرتبطة بالنزوح، بما في ذلك المشاركون في المقابلات ضمن مشروع SOURCED، فمن المهم أيضًا الإشارة إلى المخاطر المحتملة لأشكال تقديم الدعم "غير المرئية" (انظر فيديان-قاسمية (2025أ).
[l] ممارس دولي مذكور في فيديان-قاسمية (2025أ).
[li] انظر فيديان-قاسمية (2025أ).

Southern Responses to Displacement from Syria: Project Reports

Research Reports:

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2025) *Southern Responses to Displacement from Syria: Views from Lebanon, Jordan, Türkiye and beyond: Full Report* (SOURCED project and Migration Research Unit: UCL).

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2025) *Transregional Responses to Displacement: Aid, Advocacy and Accountability: Research Report* (SOURCED project and Migration Research Unit, UCL).

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2025) *South-South Cooperation: Diplomatic and Humanitarian Responses to Conflict and Displacement: Workshop Report* (SOURCED project, Migration Research Unit, UCL and Centre for Conflict and Humanitarian Studies, CHS).

Research and Policy Notes

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2025) *Meanings of the South and Refugees' Views and Critiques of Southern Responses to Displacement:* Research Note #1 (SOURCED project and Migration Research Unit, UCL).

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2025) *Transregional Responses to Displacement: Aid, Advocacy and Accountability:* Research Note #2 (SOURCED project and Migration Research Unit, UCL).

Elkahlout, G. and Fiddian-Qasmiyeh, E. (2025) *South-South Cooperation: Diplomatic and Humanitarian Responses to Conflict and Displacement: Policy Brief* (SOURCED project, Migration Research Unit, UCL and Centre for Conflict and Humanitarian Studies, CHS).